







کتابخانه مجلس شورای ملی

تاریخ: ۱۳۰۴

شماره: ۱۰۰

موضوع: فلسفه

محل: تهران

ملاحظات:

خطی اهدائی

شماره ثبت: ۲۴۰

قواعد الیه

مقدمه

فی مکتب

الغرض الاقرب منه الدنيا والاول العبادات والماليات ان  
يحتاج اليها اولا والا لم يكن الاحكام والاول ما ان يكون  
العبادة من اثنين حقيقة او تقديرية اولا والا لم يكن العبادات  
الماليات لا يعمد اليها الا بعد العبادات **واما** العبادات فمما عدا  
المباداة بالمعروف والاستحباب والتجويد والكرامة كالقصد  
في الامور لنفسه الى التوفيق والمصلحة والمصلحة  
والى الصلوة في الامور الحرة والاهل والاهل والاهل  
الغنى والمنفعة الى الابد كمن روى عن النبي صلى الله عليه وآله  
**واما** العبادات فمما عدا العبادات **واما** العبادات فمما عدا  
يومئذ لا يابى الله على العبادات **واما** العبادات فمما عدا  
المشترى والمبايع في العبادات **واما** العبادات فمما عدا  
وكرامة الاستحباب بعد الصفة واستحبابها قائله التام  
الحق الاحكام الحقة نفس العبادات وان كان سببا فيجب البيع عند  
توقفا لواجب عليه كايفاء الدين ونفقة الزوجية ونفقة  
وضرورة في الجهاد وبيع البيع عند المرح اذا كانتا متعة  
لها الاستحباب وقصد ذلك التوقف على ماله ونفع المحتاج  
ولغيره البيع اذا اشترى على راء او جهالة او سخرى ولجميع  
الحلج اذا علم عدم امكان الاستبدال او بيع المكلف ماء الطهارة  
لغيره البعوض والرضع  
والانصراف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الدنيا والآخرة معا  
الكل من عباد الله اولى على عباده انبياءك ورسلك  
وخاتمك في القسم محمد ابراهيم الله وعزيرك كطاهر من  
والك ان يرضى عليهم وعلى جميع انبيائك وان يرضى  
لشركهم في صلاتك ولما فيك ونعمتي من احبائك وان يرضى  
صوتك على جميع مقاصدك التي لا يخرج عن ضالك في ارضك  
وسمايك وبقتل اعز من ان يرضى القواعد القواعد  
ودخرا اليوم لعلك فاليك ترجعنا وعلينا وكلنا اليك  
بما نأبى احسن جزائك وافق علينا سواك **واما** العبادات  
لغة لغتهم وشرعا لعلك بالاحكام الشرعية العبادات  
التفصيلية فبمع العلم بالذات العلم بالاحكام المعقولة  
العلم بالعقود والعلم بالمعقولات الاستدلال بالبرهان فان يقول  
كل مسلم هذا الاقرب الى الحق وكما يقرب به المعقولات  
حق في فروع هذا الحكم الله في حق **واما** الحكم الشرعي ينقسم الى  
المشكوك فيه والمشكوك فيه المانع والمزاحمة والمهاكاه  
اسم المانعة منها والعبادة المعقولة  
نام العبادات والمعقود والاعتقاد  
الاشياء الكونية والاشياء

خطی اهدائی











وذلك لان الاجتماع من ضرورة ايات المكلفين وهو مظهر التتابع فلا  
 بد من حاسم لذلك وهو الشريعة ولا بد لها من ائمة وهو الامام و  
 والسياسة بالقبض والاعتقال به وهذه المعاصد والوسائل التي تنظم  
 كتب العقدة **قاعدة** الحكم خطايب الشرح المتعلق بافعال المكلفين با  
 لا متصفا بما لا يغيره من بعضهم او الوضع والوضع هو الحكم على الشيء كونه  
 سببا او موقفا او مفعولا فلذلك الحكم هو في الشريعة لا في قواعد **السبب**  
 لغة ما يتوصل به الى اخره واسطرا محال ومقتضاها هو ضبط دلالة  
 على كونه شيئا لا يات حكمه بغيره بل هو في وجوده وجودا من عند  
 العدم وليس وجود الحكم بدون وجوده كونه كونه ما يوجد  
 او فقدره وجود الحكم بدون محال لان المراد به نوع التيقن اذا  
 علم بمجرده ما فيه وجود الحكم عند متيقنه وهو ما يقع كذلك **المحقق**  
 او نقول الحكم المحقق المستند الى سبب محقق بغير وجوده **قاعدة**  
 السبب ما هو موقفا او مفعولا ان يكون العطف مستلزا للحكمة  
 على شعية الحكم المستند الى ذلك فانه سبب الاستفاد والاداء في المباشرة  
 واليد في تهايب الضمان والرفق فانه سبب الخلق والبيان يكون  
 مقتضاها السبب محكم على كونه مقتضاها **قاعدة** الاشياء بعضها مالا  
 يظهر فيه النسبة وان كان ناسبا في نفس الامر كما للدول وباقى  
 اوقات القتل والجمعة للصلوة والحد في المجرى والوضوء والمسل  
 والاعتداد بحد الدخول والاشياء والمجرى في المباشرة بعد التيقن

اصناف

ما نوع

2 الزور

وعلمه الهولاء في الميحي ويري الجرات وتقليد الاصنف على الا  
 في سائر الفروع على القول بالاجماع من عدم التيقن مما وثق منه و  
 الحكم الظاهري في ذلك مجرد ادعاء والافتقار دون ثبوت بان  
 التواب فيه اعظم ما فيه من الاعتقاد المحض ومنها ما يظهر فيه  
 المناسبة ويحقق باجم العمل كالحاجة المبرجة للفعل والوفاء بالوعد  
 للجنة والقتل المبرج للمصالح والعطف المحجب للحد والكفر المحجب  
 للدين **قاعدة** السبب قد يكون قولا كالعقد والافتقار وسنة يكون  
 الافتقار والسببية وقد يكون فعلا كالانقطاع والاعتطاب والحياء  
 الموات والكفر والراء وقيل السبب اعصمة والوطى المقر لكال  
 المهر وغيره كما كان السبب في التوقيف من لقول فان المستند لو لم يكن  
 امته فاجلها صار قائما وقد تحقق بغيره ولو باشر عقبا المبرح  
 والعقد هو المعظم تلك السبب ان شاء ولو ذهب ليرى السبب ولا يملك  
**قاعدة** اقسام السبب والمثبت باعتبار الزمان ثلاثة **الاول**  
 ما يقارن السبب كالشرية والوفاء والبرقة والمخافة المقارنة  
 لا تتحقق والحد وقيل كما في مقارنة استحقاق السبب  
 لا بد منه في الاصح وسيله تقارن الملك والاشياء الفعلية كما  
 الحيوان والامطيات والاشياء المعدن والحياء الموات  
 لقسم **المالي** ما يتقدم فيه السبب كقدوم غل الجمعة في الميحي  
 وعلى المهرام واذا ان المجرى لا يملك القطر في شهر رمضان

والاحتمال







فيه الجمع كقتل الواحد للجماعة مادفعه كان يستقيم سماه الجهد  
 عليهم جدا او يفرقهم ويخرجهم فيسري بالجميع او على العقاب في  
 الاول ليشمل الجميع وفي وجه ليعمل بقتل واحد ما بالجماعة او  
 بتعيين الامام وباخذ الياتون المذبة وفي الثاني ليشمل الاول فان معنى  
 عندنا وصحح بالقتل الثاني وعلى هذا فيكون لو جرد القتل وقيل بقتل  
 بالجميع كالذي فيكون لهم ديوات مجمل الحق وقهر على افعال يخرج كما  
 هرب الفاضل ايمان وقلنا بوجه القتل من تركه **الاول** ما يستورده الجمع  
 كالفرقة به يملكها داخل المجد فانه يتادي بها الحق على اعماله  
 بكبرية المأمور بان يترك الامام بالكتابة ادى بها التحريم والتكبير  
 للكونع عند الشيخ رحمه الله تعالى **الثاني** ما يكون فيه اعمال السنين  
 كما في قريشهم هو حال الجدة هي اخت علي كالحجور وفي الشبهة  
**الرابع** ما يتايدان فيه فيقتله لا في جميعهما كقريب الاخ الذي  
 هو ابن عم **الثاني** ما يتايدان فيه كقارن الميتين على القول بال  
 لتساقط وتعارض التعارض لا تسقط فيه لوجوب اليقين على  
 كل من السد اعين فيه **والثاني** قد يكون اسباب الواحد موجبا لآلوه  
 وهو قواعدا ولا يندرج فيه بعضها في بعض كالفناء فانه سبب  
 واحد ومن ضروريه الملازمة وهي توجب الميراث والتمتع بها  
 الحذر من دخل الاضعف تحت الاقوى وكقطع الاطراف فانه بالميزنة  
 الى النفس ويضل فيه الطرف في حقة النفس واما العتاس فثالث  
 في اتحادها في

ويعني في كل واحد  
 تمام الدين

توضيح من قوله  
 في قوله ما يتايدان  
 في قوله ما يتايدان  
 في قوله ما يتايدان

قريب  
 يتايدان

ثالث الاقوال تلغله ان كان بفرقة واحدة والافلا ونزاه المحسن  
 سبب واحده عقوبات الجلود والجمع فيقتل على السبب والحق  
 وفي الشاب والشابة قولنا صهما الاجتماع وقيل لا لان  
 يوجب اعظم الاثرين بخصوصية لا يوجب خفها العونية **الثاني**  
 ملا انه لا يوجب كالحسن والمقام وكثيرا لا يوجب العونية والقود  
 والعنصر لا يدخل احدهما لانه لا يوجب القتل لوجوب الحق والقود  
 والكفارة للجمع ان كان عمدا ويوجب القتل والكفارة ان كان  
 خطا او شبهها واستهلا لانه لا يوجب القتل لوجوب العتامة واليعز  
 وقد في المحسنة او المحسن بوجوب الجلود والمفسق ونزاه البكرية  
 الجلود والجوزا القريب والحديث الاصح في جميع المتعلق  
 والطواف ومجود السهو ومجود الميرة على قوله ومن خط  
 العترة والحديث الاكبر يزيد على ذلك قوة العترة ودخول  
 المساجد والاجتياز في المحجدين الشريفين في حقهم العترة والوجوب  
 في الحقيق والاعتناء بالطلاق فيه غالباً والاحكام كيقوت  
 اكثر الاسباب مسببات الشكاح عمدا ووجبا فانه يترتب عليه  
 احكام كيقوت نافي في العوايد النساء الله تعالى **قاعدا** قد يكون  
 السبب فعليا منصوصا ابتداء كما ذكرنا من المناء والقتل  
 والقواط وقد يكون فعليا منصوصا من الشارع بالامانة  
 ولكن كما دل عليه العوايد الحالية والمقالية كقتله العلم

توضيح من قوله  
 في قوله ما يتايدان  
 في قوله ما يتايدان

توضيح من قوله  
 في قوله ما يتايدان  
 في قوله ما يتايدان



الى المصنف فانه مبيع للاكل وان لم ياذن بالقول عليه المبيع  
 الهبة الى المهدى اليه وان لم يحصل الايجاب والقبول  
 القولي لظاهر فعل الخلف والتلف وكذلك صلقة المظنوع  
 وزكوة العرب والصلح ويجوز الملوكة من كسوة ومركوب  
 وغيرهما والتمه الهدي كمثل لينة دمه وجبالة عليه وكتابة  
 رقة عنده وشمال المال على المقيط وكتابة الدابة ووضع  
 في الحديقة والفسطاط والوطيئة من الخيارات من المبيع او المشتري  
 والوطيئة البيعة قطعاً وفي الامتياز ان المالك يبيع ربع مع  
 الترخيص وكذا القليل في الجعية قطعاً وكذا بعد الوكالة  
 في الطلاق فانه يبطل لها قطعاً وفي الاختيار على قوله المعاطاة  
 في الشفعة ينفذ باحقة التمرن لا الملك وان كان في الحيث عندنا  
**قاعدة** لا يكفي تسليم العوض في الخلع عن بطلان العقد او بطلان  
 بعد الحيازة ولا تسليم المدة في عوطا القصاص من اليد من التلفظ  
 وشبهه ولو حقق الامام يعني الثمانين بامية وقلنا يتوقف  
 ملك على اختيار التملك فوطا المكن كونه اختياراً لان الوطى لا  
 يقع الا في الملك **قاعدة** ومن الاسباب الفعلية ما يفعل بالقلب  
 كنيات الزكوة والحزب والملك ونيات العبادات في حصة  
 احكامها عليها ومنها الارادة والكراهة والمحبة فيها  
 فلو قلنا عليها انما هي ارادتها او كراهتها او محبتها او غيرها

بنفسها فانها هرة وقومة وقيل قولها الوادعة كدعوي  
 الخيف فلو اتمتها فالاقرب انه يجعلها ولو علقه بما يشهد  
 الحق بعدم صحته كجعله دخول النار واكل السم او المخرج كجعله  
 الكفن ويعد الاثبات كونههم كذلك فادعته حق على القول  
 لانه عين نصية متبانية ولا يعلم لانها وعنده للقطع  
 يكثر بها ويعمل الفرق بين الامرين لان الطبع معين على الاول  
 دونه الثاني فقبل منهما في الثاني ولا يعمل في الاول وخصوصاً  
 مع عدم التعري وكذا الوعقة على معنى ما يخالف الحق والقول  
 او الترخيص **قاعدة** التعليق بالمسبة يقضي التلفظ فلا يكفي الا  
 المجردة لان الخطأ بذلك يستلزم جواباً استمراء عرفياً  
 فلو ارادت بالقلب على التلفظ لم يقع الظهار ولو تلفظ  
 مع كراهتها بالقلب وقع الظهار ظاهراً وفي وقومه ما  
 بالنسبة اليها الشكل من حيث ان التعليق بالمسبة قد  
 وقع ومن ان التلفظ لا له عليها في الباطن فهو كما لو علق بمسبة  
 فادعته كاذبة فانه لا يقع باطلاً **قاعدة** كل تعليق على التلفظ  
 او فعل مجرد فانه يتصور صحته من الشيء فلو علق الظهار  
 بكلمة المسبة او فعله الدافع ولو علق على ارادته او مشيئة  
 صح ان كان مميّزاً وقيل قوله ولتقطر بالمسبة فلو اتمتها  
 كانت مبرمة فليس له اطلاقها لعدم بلوغها ويعمل عدم اعتبار

منه

الصبي



الصبي كالأثر في العبادات صحة ولا مشية كما لا تشرع  
 المعقود مشية ولو علق على فعل غير الحارة وقوله صح فلو  
 كان مما يتوقف على الامارة او نفس الامارة وشبهها من  
 افعال القلوب قبل قوله على الاقرب في حق الزوج فيعمل  
 عليه لا ماله الخ وقوله لا يخفى لا يكون حجة على غيره و  
 هو ضعيف فالأمر بكون المتعلق فائدة ولو أنه فليس له  
 اخلاته لانا لمين لا يكون من شأن الامارات حق غيره ولا  
 لمقنة عن غيره **قاعدة** قد يفان الوقت قد يكون سبب الحكم  
 شرعي كاقوات المتكلمات وهو ايضا ظرف للمكلف به ولا  
 يخص السببية بأوله كالدوام مثلا ولا يلزم على من  
 بلغ بعد دخول الوقت لمخطة بل يجوز من الوقت سبب  
 للوجوب وظرف لا يقع عليه ومن ثم وجب على الصبي عند  
 بلوغه في تمام الوقت وعلى الكافر عند البلوغ وعلى المجنون  
 عند افاقته ومن الوقت ما ليس سببا ككون العتق بل مجرد  
 الهلاك سبب تام في وجوبها وليس الوقت بعد سببا ولا جزء  
 سبب ومن ثم استحب على من قدر بلوغه والسلاما ونيان  
 اشائها واما من غير رمضان فكل توقيت سبب للوجوب على جميع  
 شرائطه وليست اجزاء اسبابا ومن ثم لم يجب على المسلم اثنائه  
 او الباطل او الظاهر من الحيض والنفاس **قاعدة** اذا كان المانع

لان الذي ان كل حد  
 منه هو سبب

لكن مجموع العدم  
 هو مجموع هذه الاشياء  
 بعضها حقيقة الوقت

المانع محققا في الحكم كما في المرفق والمسا في النسبة الى الصوم فاما  
 جزاء النقص الاول من المانع سبب الوجوب كما ان مجموع  
 المانع سبب الوجوب بخلاف المانع السبب لان السببية باقية  
 فيها مانع الحكم بالوجوب فاذا انقضت المانع السبب فان قلت  
 فهل لا يمانعها خلوها داؤه في السببية كما في سبب  
 من الشهر فانه لم يبق الصوم ولو بقي من المانع لمخطة قلت  
 يحظر الشيء في نفسه وقام ذلك الشيء في موضع منها  
 لقوم وهذا الجواب قد بدد السببية في النقص الاول لبقاء  
 المعظم بخلاف ما اذا انقضت لولا المعظم فاما في اليوم  
 الذي يظهر وجوب الصوم فيه فالسببية مما صلة في نفس  
 الامر واما وجوبها فاما علم ذلك بقعة الحكم وهو وجوب الصوم  
 بخلاف المرفق والمسا فاما الوجوب ليس كما مثلا فاما  
 في نفس الامر فاما بخلافه في قول العدة **قاعدة** قد يعين  
 الوقت عن السببية وان كان لا يعين عن الظرفية كما لمند  
 المتعلقة على اسباب معينة للاوقات فوقها جميع العمرو  
 كالسنة بأكملها في قضاء شهر رمضان فاما ظرف للواقع  
 وليست سببا بل السبب هو قوات الصوم لما ينزل السبب  
 للاداء وكذلك شهود العدة والافاء ظرف للمعدة وليست  
 اسبابا فيها واما السبب لطلقات الفسخ او الوفاة سبب

ففي ان ذلك السبب  
 الغرض من الصوم  
 لا يصح ان يقع السبب  
 الثاني

والاصح فيها

لان الذي ان كل حد  
 منه هو سبب

لان الاجزاء لا بد  
 من توافرها في كل  
 وقوات

فاما ما علق على  
 سبب فانه لو لم  
 فين نقصا وقت

فقد ذكره السليمان في الصوم  
 في وقتها











وجبت اليه العقوبة بنية كارتد وهذا قد وقع في قوله تعالى  
 متعلقات لا حكم فيها من هذه ما هي متسوة بالذات  
 المتعلق بالمتعلق والمقابل في نفسه والذات في ما هو سيرة  
 الى المتعلق والمقابل وحكم الوكيل في الاحكام المتعددة  
 المقامات متفاوت في الغنى واليسر واليسر واليسر  
 افضل كما في سيرة الاله افضل وقد منح الله تعالى على  
 كما ربح على المقاصد بالذات قال الله تعالى ذلك يا محمد  
 لا يمشيهم ظمرا ولا يغيب لاجلكم في سبيل الله ولا يظنون  
 سوطا يبينوا لكم ان لا ياتوا من جهة قبلك الا من امر  
 على مصالح فليس على الظواهر والمخفية كما منح على التوفيق  
 العذوان لم يكن الظواهر والمخفية متعلقة لا بالافضل  
 فحجب وسيرة الى الجهاد الذي هو سيرة الى اعز الله  
 اعلاء كل الله تعالى الذي هو سيرة الى الجهاد الله تبارك  
 وشا في **قوله** الوكيل الامام الاول ما اجتمع الامم على  
 كنهه الا بالذات في طريق المصالح المعاني لا في سيرة الجهاد  
 وهو حرام بالاجماع وسنة الفقهاء التمس في سيرة الجهاد  
 الاعدام وما لا يجوز في الله عند من يميل سنة الله  
 تعالى في احكامه او في اياته في هذه الامانة بقوله تعالى ولا  
 الذين يؤمنون في الله فيسوا الله عذرا لهم في الدنيا

الذات في ما اجتمع الامم على عهده وهذا كان المتعلق اليه  
 بعيدا عن قصد ما له كونه العبد وان اكله مقصودا من قوله  
 الشيع والذات ان يكون الذات في الحق والتموضع الشهادة  
 ومثلها وان كان قد يظن بها الشهادة من حيث قلبه ويحضر  
 عز الحيل وسع ذلك الله مقصد من هذه المقامات كان الغنى واليسر  
 ما اختلف فيه كما في سيرة الظهور وسبح العبد على الخوار  
 والحب على جوار الاعدام من حيث شرطه وسبح السعة على ذلك اوفاة  
 يطير بالرايد ويحضر ما بعده من قوله تعالى وان قد ياتوا  
 او ما لا وسوا شئ في جوار الاعدام واليسر واليسر  
 بالاذن في سيرة الجهاد السعة ما لا وسوا شئ في جوار الاعدام  
 من حيث سيرة الجهاد السعة ما لا وسوا شئ في جوار الاعدام  
 المين المستاجر في الجهاد الا في سيرة الجهاد السعة ما لا  
 عن نظام الى السيرة في الجهاد السعة ما لا وسوا شئ في جوار الاعدام  
 باليوم في سيرة الجهاد السعة ما لا وسوا شئ في جوار الاعدام  
 التمس في سيرة الجهاد السعة ما لا وسوا شئ في جوار الاعدام  
 الجاهل في سيرة الجهاد السعة ما لا وسوا شئ في جوار الاعدام  
 التمس في سيرة الجهاد السعة ما لا وسوا شئ في جوار الاعدام  
 الكفاية في سيرة الجهاد السعة ما لا وسوا شئ في جوار الاعدام  
 حرام في سيرة الجهاد السعة ما لا وسوا شئ في جوار الاعدام

احمد بن محمد  
 حرره

الفاضل







المعلق لا يترفع عن عدم المحصول ولو قدر على حصوله  
 على الوصف لأن الاعتبار في شرطه هذا قوله وأما  
 فاعلم على العام دون خصوصيات الأثر فإن قلت  
 في هذا بطل قوله في هذه الحالة لو قيل كان في  
 فلهذا من ذلك كان قلت هذا فليكن على ما لا يمتنع  
 المحصول فهو على الوقوع أو ما عليه لا يتعلق عليه الو  
 قوع وكذا القول لو كان في صورة انكروا كمال الترويج أو  
 انكار الترويج وتوعدا الزوجة فاستفيض انكروا ان كانت  
 زوجتي فبطل ما في **الشرط** لا يتعلق على الشرط ولا يمتنع  
 الشرط كما تعين حالات المسدودة من بعض الشرط كبر الخوف  
 وقدم الشافعية قلت قال لا للشرط لا يمنع من عدمه  
 ان لم يتركه جده أو على ان لا يتركه من حيث شرطه ان كان  
 كذا أصلي لا ان يمتنع لا ان لا يمتنع ان يمتنع على العترة  
 وهو شك في البقاء فان قلت وما في هذا فبطل ان لا  
 يتجه من توجيها أصلي ان يمتنع على هذا التكليف أو  
 يمتنع من طهر أو هو يمتنع عادة قلت هذا من شرط  
 التكليف فهو من شرطه وان لم يمتنع التكليف ولا يمتنع  
 ويمتنع ان يقال لا يلزم من تقديره بعبارة مقصودا فافان  
 جعل مقصودا اقتضاها على الجرح لا يوجب شرط في الشدة

قوله أو يمتنع من طهر  
 فاعلم على العام دون  
 خصوصيات الأثر فإن قلت  
 في هذا بطل قوله في هذه  
 الحالة لو قيل كان في

قوله أو يمتنع من طهر  
 فاعلم على العام دون  
 خصوصيات الأثر فإن قلت  
 في هذا بطل قوله في هذه  
 الحالة لو قيل كان في

قوله أو يمتنع من طهر  
 فاعلم على العام دون  
 خصوصيات الأثر فإن قلت  
 في هذا بطل قوله في هذه  
 الحالة لو قيل كان في

النية ومن هذا الباب تعليل النيات بالنية الا ان  
 يقصد التبرك فلا يمتنع في جواز **فأعلم** مانع التبرك  
 وصف وجودي طاهر متطهر على وجهه فكل الشبهة  
 لا يمتنع المانع من المصانع موصوفة لأن الحكم التي  
 شملت الأثر عليها هي كونها الداعي كجود الولد  
 وذلك لا يقتضي عدم التصار ولا يصير الولد شيئا عليه  
**فأعلم** مانع الحكم من وصف ظاهر متطهر مستأنف حكمه  
 حتمها فتخرج حكم التبرك بقوله حكم التبرك كالدين  
 المانع من وجهه بالحرية المكاتب فان الحر في الحر  
 البتة وتوحيدهم عن الزكاة التبرك أو سائر التبرك  
 الوجوب في المكاتب ما هي فيما يفضل عن قوت الكلف  
 وقوت عياله وظاهر ان وقته دينه اهترسته ولهذا  
 قدم الدين على ما اراد من قوت يومه وليله ودست من الشاب  
 وكان ذلك ما غا من وجهه بالحرية فكل وان كانت  
 المكاتب باقية في الحر **فأعلم** المانع ثلاثة الاقوال ما يمنع ابتداء  
 واستدامة كالتبرك المانع من ابتداء التكليف المبطل له الوقوع  
 بعد التبرك ما يمنع في ابتداء لا في الاستدامة كالعتق فان  
 ما بعد من ابتداء التكليف لا في استدامته في الاستدامة  
 كما لو طهر العتق بغيره فانها لا تحرم التكليف وان حرم

قوله أو يمتنع من طهر  
 فاعلم على العام دون  
 خصوصيات الأثر فإن قلت  
 في هذا بطل قوله في هذه  
 الحالة لو قيل كان في















٥٥

وذكر في غريب

مر ملاص

حدود مصر

فان يكون الفصل  
فقط في اول الفصل  
او في آخره او في  
الوسط



السور في الدنيا **التي** ما يكون من الظلم ولا حرامه للعدل أكثر البرد  
 أو المستحق إذا استغنى عن الدنيا المزية فله وحده ينظر في الدنيا  
 حقوقه على ما هو عليه يكون العدل بيننا وبين الله تعالى في حال  
 فينتد كتحصيل الحاصل من الدنيا فله وحده العدل والبر  
 أكثر الاحتجاب والأول في الدنيا من حصوله في الدنيا من العدل  
 أن يقال أن كانت الدنيا في الدنيا من العدل والبر  
 لا يتدعاه العدل من غير أن كانت الدنيا على الأصل من العدل  
 وأرادهم العدل من غير ذلك أو كان الدنيا من العدل  
 أو لم يتدعاه العدل من غير ذلك أو كان الدنيا من العدل  
 ضيق الدنيا في الدنيا في العدل وفي الدنيا من العدل  
 الطواف والسعي والوقوف **في** الدنيا من العدل  
 كما فهم أرادوه وحول الوقوف في الدنيا من العدل  
 ولهم بذلك الكون على الدنيا في الدنيا من العدل  
 الكون على الدنيا كان ذلكما عزنا في الدنيا من العدل  
 الدنيا من العدل في الدنيا من العدل في الدنيا من العدل  
 وحجنا من الدنيا على الدنيا من العدل في الدنيا من العدل  
 عندنا في الدنيا على الدنيا من العدل في الدنيا من العدل  
 السور في الدنيا من العدل في الدنيا من العدل  
 وقوامه الدنيا في الدنيا من العدل في الدنيا من العدل

والرفع والاستباحة في الطهارة حيث يمكن والاستباحة وحدها  
حيث لا يمكن والوجوب في الواجب والمندوبية فعل واحد كالزوم  
بالفعل المجزأ والمندوبية بطلانها في التحسين وفعل المجزأ لا ينافي  
بنية الوجوب في المقصودة فالغاية الندباً وفعل التيقن له  
فان غلته فعل المباح برفع الحلال وفاته عن المندوبية النظافة  
فالزوم المندوبية في التقرب من هذا الباب لوجوب في صلوة الغنازة  
الوجوب والمندوبية ما اجمع من غير عليه الصلوة ومن لا يجب  
انفس المندوبية الوجوبية في المندوبية وهو المندوبية الواجب  
في مناصب منها بنية الصلوة فالحال فعل الواجب بنية  
المندوبية ولا ينافي في المندوبية بنية الواجب  
الوجوب والمندوبية المندوبية كانه في الشهر المندوبية  
في حكم المندوبية الواجب بنية المندوبية في المندوبية ومنها  
صلوة المندوبية في جماعة فانه يوجب الوجوب في الصلوة من حيث  
هو صلاة ويوجب المندوبية الصلوة من حيث هو صلاة جماعة  
سواء كانا مائة أو مائة أو قد اختلف في استحبابه المندوبية  
الامامة ومنها اذا ادرك المندوبية المندوبية المندوبية  
مع الامام يكون تأويل المندوبية والاحكام وقدره الشيخ رحمه الله  
تعالى في المندوبية وهو تأويل الفايده المندوبية اذا اجمع  
الوجوب في صلاة واحدة كالركعة المندوبية المندوبية











لا اعتد بها من العزف لا من عند بوقه الخ لا يجوز ذلك بل من عند  
 الطهورون والشيخ من تركه وقصدا ما لم يتركه كرم النسيئة  
 وكما لو تركه وقصدا ما لم يتركه كرم النسيئة  
 الذم والمغتاب ولا يجب له التمسك بالادب الا اذا اراد به العزف  
 الذي يتألفه من العزف الا من سلكه كبر الشرف والافتخار  
 المعصية في العزف والاعتدال على الله تعالى واستحقاق الرضى  
 من الله تعالى وقوله من المانع القويته والاعرفه من  
 في العزف ما لا ينافي الاخر وهذا العزم لا يقع مجزئا في كل  
 الموضع الا في العزف الفاضل من الماسحة في ترك  
 المحرمات واستحقاق المأكولات ومع ذلك لا يجب فيه  
 بمعنى ان الامتناع حاصل دونها وان كان استحقاقا لشيء  
 لترك يتوقف على هذه العزف وحصل العزف بكل ما قلتم  
 وجوبه لئلا يتركها لانه لا يترك الا بعد ما عدا العزف  
 لا يتركه في كل وقت من الوجوب في ترك العزف لا يجوز  
 منها اجماع هذه الاشياء ليست بواجبة على العزف  
 هذا الباب لا يقال ان العزف يجرى تركه كمثل العزف في العزف  
 والترك فانه لما كان العزف منها اجماع العزف ومطلوبها  
 جرت مجرى العزف الفاضل من الماسحة التي لها اصل با  
 لئلا مان يكون امتين العزف من العزف كالوضوء والغسل فانه

التدوير  
 فانه لا يجب على من عبادته بغير صلاة كالنسيئة في العزف  
 وقام العزف من العزف كالعزف من العزف لانه من العزف  
 والعزف من العزف ولا يجب على العزف من العزف من العزف  
 العزف من العزف لان العزف من العزف من العزف من العزف  
 العزف من العزف من العزف من العزف من العزف من العزف  
 وان كرمه عزيمة لا العزف من العزف من العزف من العزف  
 كذا يستحق هذه العزف لا يجب على العزف من العزف من العزف  
 اذا كان العزف من العزف من العزف من العزف من العزف من العزف  
 العزف من العزف من العزف من العزف من العزف من العزف  
 سلكه في كل وقت من العزف من العزف من العزف من العزف  
 او لا يجب على العزف من العزف من العزف من العزف من العزف  
 متحمل لهما في بيده العزف من العزف من العزف من العزف  
 على عزيمة لا يتركها العزف من العزف من العزف من العزف  
 الاضطرار والوجوب من العزف من العزف من العزف من العزف  
 بطريق عليها من بين العزف من العزف من العزف من العزف  
 وقيل ايضا كذا العزف من العزف من العزف من العزف من العزف  
 وكذا العزف من العزف من العزف من العزف من العزف من العزف  
 عن العزف من العزف من العزف من العزف من العزف من العزف  
 ثمة من العزف من العزف من العزف من العزف من العزف من العزف











١ **الملك** ومعه ثمة فان قلنا بدعاوتها الجارة والملك ومنها  
 السرا من اضافة وهو متبني القصر فلو من القصر المقطع  
 فلو ما حقا شرطت اضافة من حيث قريب في الاخر بعد عود  
 ومنها لو نوي الاين للملوك فان كان في بقية اضافة الشايع  
 حاد من اضافة للملوك وان كان سبيل اضافة المال الشايع  
 والاعادة الامارة لا يفتقر بغير اضافة منها بغير الامارة  
 وهي ملك كالحياة ولو نوي ولو لم يملك قول لا اعدوا و لو  
 فليان وقته فبها ان الاقرب استغناء الملك ومنها لو اختلف  
 ارشاد بغير كونها مسجد او بها طار او بغيره فيقول بغيره  
 ما لينة في تلك العايات لانه نوي بغير فصل البعد لا قريب  
 انشأه الى التعلق بغيره في تلك ايشة فيه  
 سببان على ان الملك النقيض هو لا يفتقر الى ايشة في الملك  
 ويحل الباد لا ملك الا في الاقرب ومنها انما في البعد و  
 الايقاعات بغير القصد الى الاشارة في اسكانات بالفتح  
 او بالكتابة بغيره في موضع جواز الكتابة كما في موضع القصد  
 الجايزة كما لو قيدت في القيد والنية عن ايشة القصد الى القصد  
 بالنية في موضعها فلو قيدت في السبيل لانه في غاية  
 كما في المكر في موضع القصد لا في موضع سوا قصد بغيره في القصد  
 قال في عينك وقصد الاقرب الى طالق مقصد القصد القصد

سبيل

يقصد شيئا ولو اتى مقصد الملقظ كما في الشايع واليام والمقال  
 بطلان الجارية الا في لا يكتفي في ان كان مقصد ادر بغيره كما  
 لو قال عينك ما يند ونوي الملقظ او في الملك ما يند وهو واد  
 فقد اضمحلتها فطاهر البيع ابو جعفر ومن جده الصحة في بيع  
 الامارة فيمكن القول بغيره وفي البيع اذا كانا قد نوا طار على  
 الملك لا يملك الملقظ بطلان قوي **الخلال** بركن المقصد  
 تاثير النية في تعيين الوضعية والحق كما لو قال نفخي طالق  
 نوي رئيسا وعندي سوي سوي غلب ولو تجرد من النية في و  
 نويها ونجها فان قلنا بها انشاء المعين من بعد ومنها  
 جريما لينة في الاقرب والمقصد والعمود بالنية الى اجتماع  
 نوي من جنس وشبهة كالزلف لا يملك نوي الملقظ لا يملك  
 المقصد ولو نوي بغيره في ذلك في المقصد على انشاء وكما يجوز  
 تعيين الملقظ لينة كما ذكرناه في موضع تعيينه في المقصد  
 لا في طاعة الملقظ في دخول الملقظ او موقفا على ولو قال لا  
 نوي بغيره في الجاهد هو بغيره ونوي بغيره او التمس على من  
 لم يملك على القصد في الاقرب عدم جواز الاستثناء فيه كما في  
 قال في عينك على زيد فنفذ على جماعة هو بغيره ونوي الاقرب  
 بغيره قال في بيع بغيره كما لا يشك في قوله في البيع في قوله  
 لا يملكها في المبادات ومفطرا انما يكون موثوقا ولا يملك

الملك

القصد









[illegible]

















الكون والغير مع بقاء الجسم مع الامكان ولا اعتبار بقدرة  
 الاشياء على الحركة وسد المسدود وعلو القصور بقدرة  
 حواسه وعظم من دم الفروع والبروج الخ لا وفي وقت قد  
 دم البول في بطنه على حدة وعما لا يدركه الطير من الدم في الماء  
 العليل وطوله بعض الاحيان يكون حبات صبر شديدة وقصر لقوة  
 في الخوف كبد وكيفية وفدها مع الطعام الكثير المبطون  
 الاجزاء وقصر البصر الكيفية من الضعف وليكون لا الى الجبل  
 كقصر القوة وانما سبب الجبر التبع وتراكم الجوده والظهور  
 قاهر نفسه وقصور الربيع وقد يكون الى كبدية الضياء من  
 التاكيد في بعض الشراك كبدية حرقه وشدة المؤكدة ونادى  
 وعما الشيخ من الضعف فيقول الشيء المائدة قبل الجبل اليد  
 قبل الجبل الوحدة فليج كبدية من القوة من خوف الجلال  
 والخمر حدة الامتزاز الى الشاة وقصر القوة في الشرف والرف  
 وقصر المتام في الشرف والرف وقصر القوة في الشرف والرف  
 لقصر في الامر والامر بالظهور في الشرف والرف  
 والامانة وهنا في الشرف والرف وقصر القوة في الشرف والرف  
 عند القيادة فالتا اما لا لا في الشرف والرف وقصر القوة في الشرف والرف  
 في الشرف والرف وقصر القوة في الشرف والرف وقصر القوة في الشرف والرف  
 وطول الشرف والرف وقصر القوة في الشرف والرف وقصر القوة في الشرف والرف

21

المشقة اذ هو من الكثرة فلما اشتد في التكيف فنبهني  
المسطرة بدو قد بلغ الله تعالى على القائلين لا تستغاثي الى قوله  
توا انما جعلت في ارساء المساق التي يكون على وجه العقوبة على  
الحرام وان ادخلت في النفس العاصي والمخدر وبالنسبة الى  
الحل والفاضل وان كان في افسط المد باسعاد الى من يله  
يقوله تعالى ولا تخزنكم ما رخصه في قوله ان كنتم تؤمنون بالله  
واليوم الآخر والظاهر في المسطرة ما قدره السمع وقد ارجع السمع  
حلق المحرم للسمع في هذه كسيلة بحجج سبعة في الآية والقرآن  
صلى الله عليه وآله والخبر على التسم من غير البرد فليقارها المسطرة  
بما في محرمات الاحرام وبما في سمات التسم ليس شروء ما ذلك  
بالتجارت التي لا يابده تطيق على السمع من محرمات العقوبة واج  
في السمع ولا كثير مسطرة هذه لا يخرج عن السماع في المحرمات في الضافة  
مع مسطرة التيام وان لم يكن في قوله على غير ذلك كما باقي من اربعة  
لله في السمع ودر المحرمات وان كان بها البعث كما في ذلك السمع  
الثاني في سمع التحفيف في السمع كما يقع في البدايات ودراب الله  
التميز لانه احدها ما ينهل الغاية كسب الملايق والمضامين في  
السمع على السمع وهذا لا يخفى لانه اصل الالباطل وما ينهل  
احدا به وانما كسب السمع في السمع في السمع والباطل والحق  
الانسان وسمع البدايات في السمع وهذا ايضا في السمع في السمع

المصابرون

الغوري

بمنها كبح الخمر والنور في القصر الاموي مع الاعيان الغيايا الموصف  
والظاهر محمد شاذل بن السعدية وسنة الاكفاه بظاهر القبر  
المناشلة ونظمه ومارى على شتمه في يد الضاح وان لم يذكره في  
التحقيق ثم قد جاء الجليل في ان كان السعدية قد بيع نفسه مستعبدة  
الذم شرح في الشاذل وي في مكان هذا القبر في ذلك مستعبدة  
خلد جزيلا في الطبعية وان زاد على ذلك ايام لسد الشك  
منه ما عدا فحصل فيه من غير شذوذه وسنة ترجمة المراجعة  
والساقاة والمراض فان كان معاملة الى عديم يكون الحاجة  
اليها فيه وسنة تجارة الاعيان فان لم تافع سعد وقد حال  
وسنة جواز قد قد روي في الماء من غير بطر ولا وصف وبقا  
للمشقة اللاخنة الاقارب بذلك الحايات واليا وسنة في البيع  
على النساء علاوة لبيع ما كان اسم له في المشقة علاوة في  
الامرمية الطلاق والخلع وقد في المشقة المقام على الشاقي  
وسنة الاخلاق والرجية الرجعية في العشرة غالبا للزوج  
كما قال الله تعالى والعمل الله يقول في ذلك الامر في المشقة  
زاد على الحب دفعا للمشقة عن الفتحات وسنة ترجمة  
الكنانة في النظم والحق في امره الامر في المشقة لا  
سعد اية الله تعالى وسنة التحذير عن الرقيق كسوة طرية  
من الشادات فيل يقيم على دم شغل العبودية وسنة في

المجلد

21<sup>st</sup>

ومنه ثمرة التي لا تبيد بل لا ينقص المقاص مع الترافيق قال الله تعالى ذلك  
لنجف من لكم حجة فقد وهب المقاص كان حتما في شمع موسى  
عليه الصلوة والسلام كان الله كان حتما في شمع موسى عليه السلام  
مجان الحنية توضح الاربع طلبا للتعريف بوضع الاضواء  
مجان للتعريف بوضع الاضواء **الثالثة** التعريف عن  
المجتهد وما جهاد الحق في الوقت والمصلحة والحق في  
الاجل وعند الضم بالجهاد الحق في الوقت والمصلحة والحق في  
دفع الحق وقت ذلك قبل البقاء اما لو علم في المستقبل  
اندور اذ تكرر في الشهادة وتكرر في هذا الزمان وهذا  
شأنه وذلك قبل الوقوع اما جهاد الحق في الوقوع  
الاستقام الحجة فلا امر على المجتهد ان اعتكاف ويكتفيهم الظن  
انما في المشاكلة في امره ثم اذ ذلك استمر منه المقادير  
المعظم بالمعروف في هذا العلم **الرابعة** الحاجة  
فقد تقرر سببا ينبغي في هذه الامور كما قلنا في حق النظر  
المطلوبة وحالة النوع والمكثف والجد من ذكره الشاهد  
نظر المستند من الامور ينظر في ما بين يمين المبدأ وفي النظر الى  
ما بعد واحالة منه وفيه يستقر على الوجه والمكثف كل من  
النظر في الجاهل في الشهادة عليه او المعاملة في هذا الشأن في امره  
ويستقر على الوجه والفرق بينه وبين النظر في الحق وتبين هذا





وقد يقال من الضلال ان كانوا لم يعلموا في صلاة ولا عمل كانا  
 لا امام ولا كاهن او اذ كانوا في الشافعية لم يكنوا طوا كذا في  
 بناء المسجد الفايض فظهر ان اوله غير معتد في الكفاة او لا  
 والاصح رجح الباع على اصل الشبهة وكذا خلاصة كرامين المرتضى  
 في فخر العبد من الامور او بقوله لا بد من المرتضى فخرج <sup>المرتضى</sup> البيع  
 به والاصل صحة البيع والاصل عدم المقتضى الصحيح للمعنى  
 انما في شأبه بالظاهر في صحة المقتضى وكذا لو كان البيع <sup>اصليا</sup>  
 وكذا لو اختلف الباع والمشتري في تعيين البيع وهو المقتضى  
 تبين فالاصل عدم التيقن بقصد صحة البيع والاصل عدم حرقه  
 المشتري لحرق الصفقة التي هو عليها فالان ان عاين عروا البيع  
 ان الميراث على ما عليه الصفقة وبذلك هذا باصا انه علم <sup>بصحة</sup>  
 على المشتري انما هو موافق عليه وتبري الى ان كان عروا المشتري  
 عيبا في البيع بعد الرتبة لان الاصل عدم تقدم العيب على الرتبة  
 الذي يدعي المشتري حدوثه فيه اما لو ادعى المشتري استهانة على  
 صفته كماله الى ان يثبت ان الصفقة وهو مقبولة الا انه انكر  
 الباع استهانة عليه او انه رجح الباع لانه لا مال له عدم تلك  
 ولو سلم استهانة الميراث فادعى على المشتري انه عيبها من  
 وانكر الميراث فضا ام لا ان عدم العيب وعدم الاستماع <sup>بشد</sup>  
 الاقل ان لا الامر مستعجلة بالعدف فالاصح ان يقال ان

الفاضل  
شك في وقوع الرضاع بعد الحولين أو قبله وتعارضهما فيجب  
رحمة الله تعالى على الحمل ويكفل ما عليه الحرام على الحمل لا  
يتابع ولو كان في حق المقدور ضد حق تعارضاً وتقدراً  
المعروف في رتبته في بعضهم من كونه في كونه وبشبهه وفي  
شأنه لأجلاء وهو حال ضيف لأن الميت يعالج بأبوابه  
والجهد ليس شأنه في وضوئه الحريم وبينه عملاً أو  
في المنكوح أو الشهرة وتقدم العمل على الطلاق في صورة شجرة  
وهذا في أول سبع قد يستثنى من قبل الميت على القيد  
شأنه في القيد متعلقاً وقتاً لا اتصالاً بالاملازم  
الاتصال والحق فينا ضعف هذا ولو اتنا السداد  
مع أصالة عدم حدوثه بينه وبين أصل الثوب والذهب  
لولا أصالة وضع وجهه ليتجه مع أصالة الطهارة في  
غير ذلك الموضع ولا يلتزم أن لا بعد الغسل من الصلاة مع  
أن الاملازم الفصل من صلاة صلوة واحد في ثلاث أصالة  
المراة الشائكة قد يارضى الأصل الظاهر في رجب  
وجهاً وصورة كمن يتأكد له الحمام ورجح فيها الأصالة  
الظاهرة في ثباته من كونه وبشبهه وطريق الطريق ورجح الأصالة  
الظاهرة وبها فرق بين طريق القدر وطريق الذي في الشك في  
تأخير المراكب والملازمة المجارة والدائرة بعداً متناً



وحيث ان ترجيح قول المالك والشافعي في الظاهر يستلزم الاعتقاد  
 بغيره في الدين وكذا في صفته ولو جازع القائلين بالاعتقاد  
 في الحقيقة والرياسة فالأول ترجيح الظاهر لأنه لا خلاف في أن  
 مع إمكانه في العقل مستقلاً بأصله لا يحتاج إلى شواهد الزيادة  
 بغيره تعالى وقت الإسلام فالظاهر ترجيح الحق المقطوع به  
 وتقول ترجيح دعوى المذهب لأصله البراءة من العقيدة بعد  
 وأصله عدم تقدم الإسلام والظاهر رجاء ما كان على ما كان  
 الأصل في ترجيح معتقدين ترجيح فيه جاباً لظاهره على  
 أصله عدم صحة العقل وتقدم الحق وكذا في ذات الحق  
 في العقيدة وبرأسه الحق لما يقين من هذا الباب لأن الظاهر  
 أنه دمج في الأصل البراءة والظاهر الثالث عدم خوض المذهب  
 فيكون لكسلة وهو ضيق ومنه إذا لم يقطع من الشك في المذهب  
 وترجع في ظاهري الظن بالبرهان في أنه يحكم بطلان ما أمروا  
 كان الغالب أنه يكتفي بغيره من الأصول وقطع لسائر العقيدتين  
 وهذا العامة منها قضية ذوي المذهبين فأنه على الأصل  
 من استصحاب بقاء العقيدة ما أمروا به من العقيدة الذي  
 خرجوا أعملاً والظاهر من علم الحق على الجبر على العقيدة  
 ما أكد والمراد بالبرهان في أن يكون ترجيحاً والمادة في تعارض  
 الأصل والظاهر وإن أقر قائلهم ولم يثبت عندنا في الاستصحاب

**المسألة** ما يقع الخلاف في تقصيص الأصل والظاهر أمراً  
 إذا اختلف على تقدير الأصل على الظاهر في صورة دعوى مع أو  
 أو حجب وإن كان المذهب في عقيدة المذاهب مع تقدم العقيدة  
 المذهب عليه مذهباً بالتقليد والظاهر الجعنا على تقدير الظاهر  
 على الأصل في البينة للمشاهد الحق وإن الظاهر لنا الصديق  
 وإن كان الأصل براءة ذمته فهو عليه وهذا نظائر **القائ**  
**عند الرأية** الغرض في المذهب وما صلتها أنها ترجع إلى الجمل  
 المانع أو كقولها دفع المقاربات والاعتقاد العقل المقطوع  
 وترويض أكثر من شأننا لتساوية الأول في كسلة العقل  
 فبيننا وبين عقيدتنا الشك في الظاهر وتيقنا براءة المذهب  
 وأعدنا الدين وشكنا أصل المذهب مع ضعف المذهب  
 من غير تهور ولا حجاب من الجوانب في الجعنا أو خفاها  
 من شأننا في العقل والشرط وضع الباع ضاعف من  
 شرطه من الضيق في الحق وكذا في الحق المتكافؤ بالغير  
 المذهب على العقل والحق في غير المذهب المذهب في البينة  
 والمجوزة في غير عقيدتهم اللحن لا يفتقر إلى الجعنا  
 ومنه ترجيح هذه العقلية على القاصية في جرح  
 القيم وتفضل من هذه الرد وضمان المنفعة بالبرهان عند  
 التقصير والحدود وقطع السارق في جرح ديننا مع أنها

تصور يد شلها ارجعها بغير حساب الى الله تعالى وقد  
 لا يبرأ منها يد بغيره ان يرحمك الله تعالى ما بالها قطعت  
 في يوم ذي النون فاجابة الله تعالى من بين ثناياه النوراني  
 فادخلها الى الجنة فاعترفوا بظنهم اليه البارئ وقلت فيها  
 العيشة فكانت فيها عيشة كان لها ثمنها في الجنة  
 فكانت عيشة كانت فيها عيشة كانت فيها عيشة  
 والذين باعوا انفسهم بغير حساب الى الله تعالى  
 على انفسهم لا يبرأ من الله تعالى من بين ثناياه النوراني  
 في الجنة فكانت فيها عيشة كان لها ثمنها في الجنة  
 فكانت عيشة كانت فيها عيشة كانت فيها عيشة  
 والذين باعوا انفسهم بغير حساب الى الله تعالى  
 على انفسهم لا يبرأ من الله تعالى من بين ثناياه النوراني  
 في الجنة فكانت فيها عيشة كان لها ثمنها في الجنة  
 فكانت عيشة كانت فيها عيشة كانت فيها عيشة

لا فله ان يفضله لا يفضله الا الله تعالى  
 وكذا الذي على من يرحمك الله تعالى ما بالها قطعت  
 في يوم ذي النون فاجابة الله تعالى من بين ثناياه النوراني  
 فادخلها الى الجنة فاعترفوا بظنهم اليه البارئ وقلت فيها  
 العيشة فكانت فيها عيشة كان لها ثمنها في الجنة  
 فكانت عيشة كانت فيها عيشة كانت فيها عيشة  
 والذين باعوا انفسهم بغير حساب الى الله تعالى  
 على انفسهم لا يبرأ من الله تعالى من بين ثناياه النوراني  
 في الجنة فكانت فيها عيشة كان لها ثمنها في الجنة  
 فكانت عيشة كانت فيها عيشة كانت فيها عيشة  
 والذين باعوا انفسهم بغير حساب الى الله تعالى  
 على انفسهم لا يبرأ من الله تعالى من بين ثناياه النوراني  
 في الجنة فكانت فيها عيشة كان لها ثمنها في الجنة  
 فكانت عيشة كانت فيها عيشة كانت فيها عيشة



ويفس البتة هذا القول ويقدر من المبدأ على ما ينبغي من الخطا الى  
 عهد القرون وكنيت منه قطع قتلته من المبدأ ومع الموت عن  
 نفسه اما لدفع الموت من بينه كالسلطنة عدم جواز ومن  
 انما المصلحة في هذا المعنى فيستحق اعتبارا من الخطا ومن  
 شهادة التهم وحكم كاشاها ونفسه والمحاكم لان قوله الداعي  
 الطبق في قلوب في القول المستفاد من الموضع الشرعي فلما طافوا  
 الا في هذه الاخره فيستحق لا يفسد الاضمار عليه والمصلحة  
 المحاوله في الشهادة بالحق في نفس من المصروف انما هو  
 لتعديده او سرقة فيها لم يكن فانه لم ينع اذ في البقرات  
 العامة في الشهادة للمناس والتجربة هذه التهمة فيجب هذه  
 العامة ان لا يثبت الاضمار الا من يدره عالميا ومنه استمال  
 القصد على مسند من جهة عبده رقيقا قريب كبح المصنف العبد  
 المسلم في الكافر ومع المبالغ لاعتداء الذم في هذا ايضا قطع  
 الطريق وسبع الخشب ليعمل ضحاك العبد ليعمل حرا وقد دخل اسم  
 في مال الكافر من مال الكلايت والجميع بالملك فاقول للمعنى  
 والملك الضمني لقول اصغر عبدك خفي وفيما الخواص الكافر  
 عبده وملك عبدا وملك عبدا فاعلم في المكاتبات ان يخرج من  
 الكافر انه يظفر في العبد المسلم في تلك المبدأ الكافر في ذلك  
 اذ في من يفتن عليه انما باطن كثرية واساطير كذا اذا

انما

اذ التوجه في عهد قراستاه يكون من عهد المباح وقد آمن  
 جهته المشقة وهذا اذا لم يفسد صداق في الدينه من وجهه  
 الذم في دفع نكاحها لم يفسد لذهابها وطلاق الاسلام قبل النكاح  
 او في نفقة العبد المسلم على الميراث الكافر اذا اتفق بنفسه وقد  
 المزمع لانه المسلم فانه يعوق عليه لوقتنا بانفقاده وقامع انه  
 مسلم وان تزوج المسلم الكافر في الدينه في موضع الجواز شرط  
 في الولد وقلنا الجواز في المخرج لم يفسد جوازها فانه قد كان  
 جوازها ودخل المسلم الكافر في الميراث وبقا الوصية من مسلم و  
 اقبضه وقلنا يجوز جوده في موضع جواز الرجوع ولا يفسد  
 بيع العبد المسلم قبل بيع الميراث الكافر بل ان كان له كسبه  
 وتولى لم يفسد باذن الحاكم **القاعدة الخامسة**  
 العامة كاشاها المكي الى الجواز والمحدود جميع العامة على  
 لتبين في القول لا يفسد في قديم زمان قطع القول فان الكفر  
 جميع الى الشهادة وكذا كثره الاضمار فيها وكذا انما هو المأمور  
 او لو كانا في كمينه العتيق وتسمية المومنين في الزوجة  
 بالعتبة الى استخدام المينة منها وفتح الباب ويؤيد الحكمة  
 وانه كان العبد امراة او ميا ميرا والاستخدام والقول في  
 العتق والهرب من الجواز والامتنان المملوك في ذلك  
 والامتنان العبد الامن من جهتها وهذه الامن الى الميراث عدم



















يعرف منه عدم ارتقاء الطلاق إلى طلاق فساد الأصل الحزب ووجود  
 حيز من الأصل لا يدخل في طلاقه ولا في طلاق الحزب وحيزه من حيث  
 كونه من أصل واحد أو من أصلين وكل الأقوال راسخ في مقيد حيزه  
 لا يكون انشاده من هذا النوع حارس له الطلاق على غير أسسه  
 أن في هذا الطلاق المقتضى المقتضى بالحيز ثم يكن مقتضى حيزه  
 حازم في العود فلا يسهل طلاقه **قاعدة**  
 المتب والميتب قد عدا وان قد عدا وان مع مقتضى الأسباب  
 يتم مقتضى وقد ترب ثم قد عدا كل الأسباب والمتب وان  
 متب وان حيز **قاعدة** الحازم كالقاعدة الحازم  
 الأسباب والمتب لعد كإسباب الموت المقتضى لا يجوز حيزه  
 وهو لعد وان لم يمع المقتضى والطلاق وان لم يمع واحد  
 منها فالأصح اليعالج الجميع لأن يميح مع مقتضى لا يميح في طلاق وان  
 مقتضى إسباب المتب فالأقربا من ذلك ومنس من إسباب حيزه  
 الحازم المقتضى وعدم إجراء مبرها وهو بعيد والأصل فيه ان المقتضى  
 ليس من المقتضى بل المقتضى الميت فلا يميح مقتضى له وهو قد يميح  
 بين الجميع والمقتضىات ملغاة ومقتضىات كل الأسباب المتعلقا  
 به وكل الأسباب لا تزال المستوية إذا انضم إليها العجب والمقتضى  
 المتعلقا به لا تزال ملغاة إلى المبرية والميتبة إلى غير  
 وأما في المقتضىات التي لا يوجب حيزا فليد **قاعدة** المتب



[illegible]

[illegible]















وان كان الامام عليه السلام والمال المأثور من تركته يستحق  
 ان ينفق على الفقراء والمحتاجين **فانما** انما  
 الحق من قوله من قوله **فانما** **فانما** **فانما**  
 مع تحريمه لا يثبت لغيره من المال ولا ينفق منه  
 الا بالتشاور مع الفقهاء في المال **فانما** **فانما** **فانما**  
 كلام الشيخ من سبيل الشبب لانه ما قيل في ذلك **فانما** **فانما**  
 بل هو على ما ذكره الشيخ وهو ان ينفق من ماله وانما هو المأثور  
 منها انما ليس من ماله **فانما** **فانما** **فانما**  
 وانما انما المأثور في المأثور من تركته وهو المأثور منها ان  
 المأثور من تركته لان الملك اشغل الى ان ينفق ما مات له  
 من المأثور والامانة وهذا انما هو المأثور منها  
 بطلان تعليق نقلها الى المأثور من تركته  
 على الملك لانه الضيق المأثور من تركته  
 وانما هو من ذلك ولا ينفق منها **فانما** **فانما** **فانما**  
 يمكن تلخيصه وقيل انما **فانما** **فانما** **فانما**  
 احدها ما يكون ما انما **فانما** **فانما** **فانما**  
 في حق النكاح ابتداء ويصل اليه ما انما **فانما** **فانما** **فانما**  
 او كون الرقيق عن يده او بعد ان ينفق في غيره او في الرقيق  
 كذلك وفي الزنا وفي غيرها **فانما** **فانما** **فانما**

من المأثور وهو ما ينفق النكاح ابتداء وفيه الكون **فانما** **فانما** **فانما**  
 كالا ابتداء قولنا لا ينفق منها انما **فانما** **فانما** **فانما**  
 والمجنون في الرقيق ابتداء وفيه المأثور **فانما** **فانما** **فانما**  
 المأثور ما يكون ما انما **فانما** **فانما** **فانما**  
 النكاح وهو ما لا ينفق منه **فانما** **فانما** **فانما**  
 في حق النكاح ابتداء وفيه المأثور **فانما** **فانما** **فانما**  
 ويصح الاستدلال بانها لو كانت موقوفة لكانت موقوفة  
 صامدة لا ينفق منها **فانما** **فانما** **فانما**  
 ما سأل المأثور من تركته **فانما** **فانما** **فانما**  
 فكذلك ابتداء **فانما** **فانما** **فانما**  
 لو كانت ابتداء **فانما** **فانما** **فانما**  
 لا استقامت **فانما** **فانما** **فانما**  
 لم يزل **فانما** **فانما** **فانما**  
 وجهه من حيث **فانما** **فانما** **فانما**  
 والاشارة الى **فانما** **فانما** **فانما**  
 لم يكن **فانما** **فانما** **فانما**  
 التكميل **فانما** **فانما** **فانما**  
 الابتداء **فانما** **فانما** **فانما**

الكلح وتلبيح الحلة مراد بالجلود من هذا الكلح نظير الأمام  
الاعظم أو غيره وجعل منسج لا يذوق التعطيل والحكم الأرض من  
والعند في الجدة من هذا الاستدلال لا بد من جلي في الدنيا على  
سيرة الرهن من هذا لورثته الفلك والرجعي على سيرة الشدة  
فلا تفرق بين ما الفلك من الفلك وقع أو لا لورثته الفلك من  
يكون ما كما استدلاله لا يمتد كما يمتد الرهن فائدة استدلاله  
يرجع عنان القاسم على العقل مع أنه لو تعدى الاستدلال من  
**فائدة** من وضع الحجاز أنا من على الرهن إلى ما في حكم  
الزنا والمكينة ويرتبط عليه معقول الحكمة في عقوبته  
منطقا ومنه حاد أو دمجيا على أن الحكم في الماضي وكذا  
فأما الحد عليه على هي الشدة والحما كونه حاد وفيه المنع على الحجة  
هذا الشارح في الفن قبل الخالف وتيرة القاسم على هذا  
في الحجة ولكن منها الفتن بحيث لا يربى عودها وكذا هو العقل  
مقاهيرية ولو عطف ثم أودعها دنا والحد من عيون  
فان يصر الخاضع له في الاستدلال في القيد كما في ما يجب  
في الاستدلال في الرهن من هذا فطرة ومن ما يباح إليه الاستدلال  
قبل الأجل وفيه طيبة ومنه استدلال في العقل  
كان يكون في رتبة ما له الاستدلال في كسبه لا يفي في رتبة  
فان يصر في عقوبته ما له من رتبة في عقوبته كما كان أم لا في رتبة









معتبر مع الكراهة **قاعدة** اختيار من اسم على الكثر من الشك في  
 الامر الى الكراهة عليه **قاعدة** انما لا بد من التمسك بالمراسم احد  
 باكره واختلاف الاكره على نيل الماني في الشك في هذا الحديث  
 وفي حق الكراهة على ان لا يخلو لا يظهر حقيقة لان الاشياء  
 طبعها والاكراه انما هي الايام وهو مستند **قاعدة** الامر في  
 مستطاعه اما ان يكون مستطاعا او مستطاعا فاعين انما ان يتجزأ في  
 يتوسط في الامر لا يستطاع ان يكون حكما على الصدقة بعينه فلا يكون  
 وفي الشيء كذا الاشياء عن البعض فلا تملك الا ان يكون شيئا او  
 على الظاهر به فلا بد في استبعاد من يعق الحق فلا يستبعد البعض  
 لان الماهية الحكمة تقدم تقدم الفعل ايها وقال البعض لما عرفت  
 في الماهية بشرط البعض فلا يكون البعض الرتبة في الماهية على ترك  
 لاراد الكراهة شيئا فكذا يخرج من سبب الرتبة لا في الحقيقة او كية  
 تقدم تقدم الماهية في كذا الشك في الشيء انما هو على الجميع واما ما لا  
 يتجزأ فلا فرق بين الامر في الشيء كالمثل في كذا على سبيل او كراهة  
 المطلق في الامر في الشيء عن الماهية في الشيء في الشيء لا بد من  
 الاشياء عن جميع جهات في كذا على كل من ان راد على كذا في كذا  
 على تركه في كذا الاشياء للجميع لانا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 المستند في كذا على كذا في كذا **قاعدة** الماهية في كذا  
 مستند في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

جزي

والشك في المكان المعصية وفيها مستند لان كان عين في  
 لا الامر خارج في جميع المشتك في الزمان فاسد لا ملائمة في  
 الزمان في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 السبع في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 نظر **قاعدة** ما يشبه الامر في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 على هو مجرد لا باحد او يتجوز في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 اخاسق الامم وكن ظاهر الاضحية في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 والمهية في الشك في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 تحريمه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 ما يجب على العرف من الامور دليل من خارج رفع الزكوة والحق الذي  
 هذا المطالب لانه المقصود من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 ومقوله كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 به والامر بالعرف واليه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 القضية والحكم في المقصود لان المقصود من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 عليه كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 الحكم بحقيقة او اقامته كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 الزجر في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 الحلال في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 ومقال ابغاة لئلا تكون كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

الماهية

عن

قاعدة













المراجع

تجمل في المثلث وفيه من غير مقتضى العلم الجملة ولا في انفسه الا  
 المقصود من الجهاد ولا يبعد عن الاستراط الا انه انما يكون عند  
 مقتضى هذه الموازين **قاعدة** الاجتماع وهو محجة  
 والمبستر فيه قوله للمصنف عندنا واما اعتبارنا في الاجتماع  
 مع عدم اعتبار المصنف فبما ينشأ من هذا التفسير بعد ان كان  
 التفسير في حقه بهم ذلك في اواخره ومن قدح في هذه القاعدة في الاجتماع عند  
 العامة لان في اعتبارنا اننا في حقه في حقه من نفسه ويتفرع على  
 ذلك طول حملنا لاعتبارنا في ما يخرج به من العادة فمما  
 ينشأ الجهاد والحاقه بغيره ولو اتى بالاولد لكانت الشهادة  
 به وان لم ينفرد في ذلك السنة في الاجتماع ومن الاجتماع انما يكون في  
 ولا اثر له عندنا ولا ياتى به من غير انما لا ينفرد  
 القصور في سكونه في سكونه في الاجتماع على ما في قوله في قوله الجهاد  
 اما حق العمل في الاجتماع في سكونه في سكونه في الاجتماع  
 كذا سكونه في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
 اعني الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
**قاعدة** الترتيب سئل بالمصالح او في ما في حمل المصالح  
 او حمل الحاجة والتميز واستغنى عنها اما المصالح فيهما  
 او لعدم ظهور اعتبارها فاشترط ذلك في الاجتماع في الاجتماع  
 لصور الاجتماع وحفظ مآله الثاني اساطير فاضاعهم ولم يجمع

عند

واضاعهم في الباع منه الامام وكذا يشرط عدالة القاضي  
 الحاكم والوصي والعقلاء وناظر الوقت والساجي المصطفى  
 بالاعتناء على العارضة وكذا في الشهادة والولاية لان المرفوعة  
 قد تروى الى حفظ الترتيب وصحة من الكذب بكمال وضع لشرط  
 هذه العدالة وهي معتبرة في نفس الامر وفي الطلاق وجه انه  
 يكفي في الظاهر ان يقع غالبا في المولود والبرادي والعربي  
 استراط العدالة في نفس الامر ودوام العدالة شرط في العدالة  
 والحق لا انما يحملون اليد ولم لا تدار على قتلها ولا تدين  
 الا بالعدالة واما ما هو في حيل الحاجة فلكونه الاب والجد  
 في الولاية على الولد والمولود لا اعتبارا لصحابا لا اعتبار على  
 قوله في الاجتماع اما الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
 منتهى وانما ما بين حيل الاجتماع في الولاية في حيل الاجتماع  
 لان جميع الولي برغبة من الجهاد في المصنف في حيل الاجتماع  
 الا انه لما كان من الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
 من الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
 رتبة للمصنف اي في حيل الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
 لان شرط سقطة العربة تبعه على الاحتياط في ذلك ولكن  
 مع العدالة في حيل الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
 اعتبارها فاما ما استغنى عنه لعدم ظهور اعتبار الحاجة





على كل وجه من وجهه من سبطه ومع ان ذلك مشروطان بالعقد  
 وكيف يشترط العقد هنا ولما يشترط العقد وقديس الشيخ  
 مبشر في المحلقات الاحكام على ان هذه هي اخطا وخطا  
 واجمع على ان لا ينفك الكلام في العتق والاسقاط المقوم  
 لبطانته وبشرية على ذلك تحريم المصاهرة بوطيه اما من عقد  
 او شبهة او ايقاب ذكرها لجهنم ابعد في اعتبارهم واجتمع  
 مبين الامتياز في الزنا تحسنا او غير متعين **قاعدة**  
 كبريا في هذا الموضع عليه خصوصية فانه كبريه وقد ضبط ذلك  
 فيلهم من اهل الشرك بالله والمثل بين حق والباطل الزنا  
 والمغزو من الرقعة والخبر بالمرأه قد كانت اوصاف والكل ما كان  
 والمينة بين حق واليمين المعنوية وشهادة الرقعة وشهر المحرم  
 واستحلال الكبر والمرتبة وتلك العتقة والتعرب بعد الجمع  
 والياقوت روح الله تعالى والاسان في كل الله وموقوف الرقعة  
 وكذا ما ذكر في الحديث منسوخا عليه بانه كبريه ونزله بها القيمة  
 وترادف السنه فمع ان السجل يقتل المال وعدم التمسك من السجل  
 والشجاعة هم الراددين والاسواق في الرقعة وهذا هي احوال  
 اخرى في الكبريه نفسها على معقبة ترجيح الحق ومنها الحق  
 يلحق ما فيها الرقعة الشديدا كجواب اوسه ومنها على وجهه  
 فاذن بقية الكثرات فاعلمها بالدين ومنها على معقبة

هذا هو الحق  
 قناعة

شخصية بعضها عقدا ومن الكبار المعقود عقدا الذي يرفع  
 ما يتعلق بالعتقيات المحرم التي في مصطلح الاذنان والفتوى  
 والعتق في انما بالاحوال فمصلحة الدين منها ما يتعلق  
 بالاعتقاد ومنها ما يتعلق بالفتوى من المشرع الله واليه يرجع  
 المستفاد من الرقعة الى الكبر وقد فعل فيه تعاليت المستفدة  
 من الامة كالحواشي والموجبة بالحجته فقد كون الامتداد  
 في بقية عقدا وان لم يستكمل ولا يصدق كذا من كل الله  
 والمال من دين الله تعالى وقد فعل فيه كل ما يستلزمه في الخط  
 لعتقه الدين والاعتق من حيث قدره وقد يكون من افعال  
 القلوب المستقيمة كالكبر والحد والمثل للمعنيين ومن مصالح  
 الدين ما يتعلق بالدين او بما هو الا لالحاد في الحرم ويدخل  
 فيه مجاهدة كاخات الخديعة الشرعية والاحاد فيها والاذن  
 على النبي صلى الله عليه وآله ولا يمتد عليهم السلام وما استعدى  
 من ملحق بها على العتقة والحد والفتوى من الرقعة وتلك  
 المستفدة لان مزود شديدا واما مصطلح العتق  
 فيمنع من ذلك على فيه خاتمة لظروف والمثل لفتوى الحرم  
 يدخل فيه كل شئ وكل الميتة وسائر لطايات في سنة  
 لا تشمل الحرم الجنازة واما الاذنان فالزنا والعتا ط  
 ويدخل فيه المباداة وحول التمسك حقوقا والدين والافعال











فمنه قاعده الاستثناء الجبري لا يخلو في المبيعات وان  
 المحذور كقولنا بطلان القبر لا يخلو منها وفي صحيح  
 كبريان النبي صلى الله عليه وآله من المشايخ اجاب في الا  
 يقات كقولنا جليل القدر لا يخلو من العظم قبل الاستثناء  
 ونحوه ونحو الاستثناء في قولنا بطلان القبر لا يخلو منها  
 في حق من فرقته وادله وان كان من معرفة ولم يقيد بطلان  
 كذا القول انهم كذا من القبر منفرقة لان عن قولنا  
 او لا تاخذ القبر لغيره من الجبر عليه وان كانت القبر منفرقة  
 وقال بطلانها الاصلان منها فان كانت منفرقة القبر  
 بطلان ليس لعدم معرفة ولم يربح وكذا القول بطلانها  
 منها ان زلناه على الاصل والاصح اذا ظن انما لها عليه  
 وان كانت معلومة من غير ما علة امينها قطعاً وان  
 في شمله فيقول هو من القبر من المصلحة كما في حق والمعرفة  
 القبر او بعد اصراع فالربح وعلى هذا جازي اما لم يمتها  
 سطلها بحساب وقيل لا الربح جزء منها مقدر في المصلحة  
 صانع في الربح من غير عليه دل غير زيد في معاوية من المقادير  
 عليه السلام بالاولى كذا اخبار السامة قاعده في اللطائف  
 والمعتد قاسم اختلف الحكم والتب ولا تعلق فيه انما قاسم  
 مثل في اقسام تبين من كذا قولنا في ما شهدوا وحي

منه قاعده الاستثناء الجبري لا يخلو من المبيعات وان  
 المحذور كقولنا بطلان القبر لا يخلو منها وفي صحيح  
 كبريان النبي صلى الله عليه وآله من المشايخ اجاب في الا  
 يقات كقولنا جليل القدر لا يخلو من العظم قبل الاستثناء  
 ونحوه ونحو الاستثناء في قولنا بطلان القبر لا يخلو منها  
 في حق من فرقته وادله وان كان من معرفة ولم يقيد بطلان  
 كذا القول انهم كذا من القبر منفرقة لان عن قولنا  
 او لا تاخذ القبر لغيره من الجبر عليه وان كانت القبر منفرقة  
 وقال بطلانها الاصلان منها فان كانت منفرقة القبر  
 بطلان ليس لعدم معرفة ولم يربح وكذا القول بطلانها  
 منها ان زلناه على الاصل والاصح اذا ظن انما لها عليه  
 وان كانت معلومة من غير ما علة امينها قطعاً وان  
 في شمله فيقول هو من القبر من المصلحة كما في حق والمعرفة  
 القبر او بعد اصراع فالربح وعلى هذا جازي اما لم يمتها  
 سطلها بحساب وقيل لا الربح جزء منها مقدر في المصلحة  
 صانع في الربح من غير عليه دل غير زيد في معاوية من المقادير  
 عليه السلام بالاولى كذا اخبار السامة قاعده في اللطائف  
 والمعتد قاسم اختلف الحكم والتب ولا تعلق فيه انما قاسم  
 مثل في اقسام تبين من كذا قولنا في ما شهدوا وحي





وتتبع هؤلاء الذين يتبعون الطوبى ومنه العالم الوهمي  
 على الالادة قبل موت الناب وان كان لا يثبت الناب شيئا  
 وهو وقت على العقول انما يتغير من اخصها وخرابة الوقت ان  
 كانا اذا وقت على انفسه بطل كسب المرقع مع الامم لا يخط  
 بهما مع الظهور بل هو القليل لا يها في من النجوى ولا يقدت ا  
 للقطعة الثانية قبل هذا الذي هو في البيع المسمى وقتنا لا  
 جوار على الملك ضمننا بالملك وكذا الوتر المسمى العبد  
 من الكافر للمنفقة انه يدخل المسلم في تلك الكافر ضمننا او وجد  
 البيع في المثل اعين جبا والنسبة هذا المظهر في البيع للمرجع  
 لجباة فالأردية ولا يثبت في بيعها العتق لانها في بيع البيع  
 ولو قال العتق بعد ذلك المستخرج من بيعه ان قلنا مع بيع العتق المستخرج  
 لان الملك صحت وكذا ان عتق العبد المصوم منه ولا يثبت العتق  
 على امره فانه يبيع وان لم يبيع بینه لان الملك يبيع العتق  
 وكذا اجبا الزمان في المخطئة بيلها وكذا العتق في المارة اذا  
 باعها بجارية ولو قلنا بذهب الشيخ جملته في المارة السهل  
 عن الجارية افا كان على البلاء فحاشه فسلها بینه ومع الحكمة  
 قرأت فان يكون قد عتق ان لا الموت وان لا الحب وكذا ان لا  
 الاجارة مع الارض ومنها وكما ان الجارية بها الجاه ان كان  
 الجارية ومن لا يثبت **قاعدة** يستاد من لالة الاشارة اعكام

احكام كقولهم تعالى وحمله ونصالة لان قوله ثم ما مع قوله ونصالة  
 في عاين فانه في المثل المثل الجمل منه ثم ما مع قوله المثل  
 ادخلوا فيها الذين وقتنا القلابة والامر فانه لا يثبت الجارية  
 انما هي في المثل عليه فانه امر انما يبيع العدة على من يبيع عليه  
 وهو في المارة تمام المقتضى في المارة في المارة في  
 ابطل الاشارة المارة في المارة في **قاعدة** في المارة في المارة  
 والمارة في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في  
 ظلم من هذا في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في  
 وكان دجالا في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في  
 الاشارة في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في  
 على هذا التوبة في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في  
 سة لله على ان سرت هذا المارة في المارة في المارة في المارة في  
 لان الملائكة في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في  
 ساة ولا في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في  
 يتركان في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في  
 لا يتركان في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في  
 بما لا يتركان في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في  
 فهو المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في  
 بمتنا في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في

الامر في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في

الامر في المارة في المارة في المارة في المارة في المارة في





هذا من بابي قوي والاعتناء به ومروية **الثالث**  
 رجع بعض الامتصاص في بعض مواد الشهادة بالاعتناء بالاعتناء  
 كما في الرواية ونوع بعضهم لا يرون واخرى التي ترجع بالاعتناء  
 الحكم نسب اليهم المحسنة وقطع المشاركة فلو فتح بابا للكون  
 امكن طلي الخضم الامهال المحسنة في الكون فلو ان الضم امكن  
 حصة طلي قوله فتمادي التزم بخلاف العقالة فان لمعولاته  
 الاستطارة لا من الحارة فلا على السج في مراد بها مع احتمال واية  
 لا مانع الامهال او لا يلزم كما ان الحارة الحارة لما كان  
 الامهال يرد على هذا الاطلاق لهذا الذي المراد بالاعتناء  
 ظاهره ان يرد على بعض الامهال ايضا ظاهره ان يرد على  
 اذ الرتبة متاع الجمال والمجمل في ذلك ولا من مقتضاها ما يمكن  
 فيها تكثير الشهادة وتبديلها في الشهادة على وجه متعين فانه  
 يمكن ان يخصص حصة فيما في نفسه من تبيين لاطال اليها في اربعة  
 اقرار ينبغي لتسلح الاقرار بانها واثبات ذلك موقوف على الكون  
 والاعتناء **قاعدة** الانتفاء هو القول الذي يفسد  
 مدلوله في نفس الامر من حيث هو خالص مدلوله احراز من المجرى  
 فانه يغير لا ايجادا وولنا ان هذا المراد به الضلعية للايجاد  
 فالوصف الانتفاء من حيث هو اذ مقتضى الاهلية لرجوع من قوله  
 انتفاء لصلحيته النقطة لذلك وانما انتفاء ما يترتب لا يحتاج

الانتفاء

خارج وقولنا في نفس الامر يخرج به العقد المذكور فانه قول  
 يخرج لاجاد مدلوله ظاهره ولا يثبت انتفاءه لعدم الاجاد  
 في نفس الامر ومن قال بطلان الحق قال ان انتفاء السببية و  
 الشرطية والماضية بل الاحكام المحسنة فانه يترتب في  
 اول الاحكام لا على ما قام فانه يترتب في الحد ذاته متعلقة  
 كلامه الحق لا قولنا في نفسه لا مدلوله وايضا فيه متعلق وعلى  
 ولكن انظر ان الباطن انتفاء وهو من مقتضى المتعلق وقد  
 يقال كغيره من اوجوع التذمة والعقد بالمعنى فالاولى ان يقال  
 الانتفاء هو قولنا او عقد يفسد مدلوله ولا حاجة الى التمسك  
 الامر لان الحقيقة الباطنة لا تشمل انتفاء الاجاد او السعادات  
 والعرفية منه ومن الخبر من يترتب وجوده ان الانتفاء  
 مدلوله والمجرى من حيث هو الانتفاء يتبعه مدلوله والمجرى  
 يتبع مدلوله والمراد بيقينه المجرى لا مدلوله بل يتبع لتعريفه  
 منها بما يشكك في اوجها او مستقبلا لا ان يترتب للمعبر  
 وجوده ولا يفسد في الاثر الماحوق فان الماحوق متاخر في  
 فساد في الجود والمستقبل وجوده فسادا مجزئا كان متوقفا  
 تاتيا **قاعدة** بقولنا المجرى المستقبلي ومقتضى الجملة الانتفاء  
 ان المجرى يكون في ذمة الوضع للاصل والانتفاء قد يكون متوقفا  
 عن اصل الوضع في حينه المستوفى والاعتناءات وقد يقع الانتفاء

الفرق بين الانتفاء والمجمل



[illegible]





































فيكون فان قلنا ضمانات فبقينا نضع عند الصداق ويقتضيه  
 اليه قبل التفت ويكون كونه كمالا مثل ان النكح مستويا للزوج كما  
 فيبيع على يمينه وان قلنا ضمانات البذل فيبيع المقتضى في الصداق  
 يتلف على ما كان الزوج حتى لو كان عبدا فعليه ان يرضى به حتى  
 ان يزوج بدمه مثله او يرضى به في الطلاق من حيث  
 اشراطه المعتبر في الطلاق ولا يرضى به الا في حق من يرضاه  
 حينئذ الضحية وانما يقع في الطلاق ووقع الضامة  
 عليه توفيق الطلها وصلى الطلاق لا يجوز وعلى الزوج ان يرضى به ولو  
 قال لا يزوج اثنى على الطلها في حق الطلاق كقولها كذا وعلى  
 الزوج ان يرضى به ولو قال لا يزوج لا يرضى به كقولها كذا  
 الزوج في الطلها وصلى الزوج لا يرضى به في الطلاق ويصح ولو كره  
 الطلها في حق الزوج في حق الزوج كقولها كذا وانما ان ملك  
 وهذا الباطل وعلى الطلاق كذا في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق  
 بايا عندنا قبل الزينة عندنا في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق  
 فترى كذا في الباطل وهو كذا في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق  
 كقولها كذا في الباطل وهو كذا في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق  
 ناشئ حال الطلاق ان نشرته فبطلت بعد الطلاق  
 صحت صان الما في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق  
 سنها الزوج في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق

وإذا كان الزوج  
 في حق الزوج

وهي كمال لان نفقة الزوج تستحق الموت وان قلنا الجاهل حيث  
 وقوله لا ضمانات نفقة الجاهل من نفقة الجاهل في حق الزوج  
 وهي كمال لان نفقة الجاهل تستحق الموت وان قلنا الجاهل حيث  
 لو انما يزوج بدمه مثله او يرضى به في الطلاق من حيث  
 وبعث في الدماء في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 الجدة ويصح ان لا يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 كما يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 لزوج الجاهل منه وبعث في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 والجوهر في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 نفقة الزوج بغيره في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 حجة عليه في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 مشتركة في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 فترى في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 نفقة الزوج بغيره في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 ولا فلا يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 ان قلنا الجاهل في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 فاقوله في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 فترى في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 ولو انما يزوج بدمه مثله او يرضى به في الطلاق من حيث

١٧٤

ولو لم يرض في النكاح بغيره كمالا في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 ويشكل ايضا في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 قلنا الجاهل في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 الباطل في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 من الجاهل في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 من النكاح الفاسد كذا في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 من قال ان نفقة الجاهل لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 على الاب فلا يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 عليه في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 اذا انقضت كذا في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 فترى في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 ولا يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 وجوبه في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 بها وبنها في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 يشهد في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 ارجاء في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 وجبة الشايم في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 ووجوبه في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 كالشهر في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث

وقلنا الجاهل في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 من يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 ولو لم يرض في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 استبداء في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 ان يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 مروطه في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 على الكسوة في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 جواز في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 من لا يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 اسما في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 على الجاهل في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 ان فاعل في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 لانه في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 لو يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 او يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 فترى في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 فان لا يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 فان لا يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث  
 فان لا يرضى به في حق الزوج لا يرضى به في الطلاق من حيث

١٧٦



















































النفس ويكره وهو خالفهم الرقاة والظلمة بما قبل الإكراه  
 على الزوجة عند التبع وحملها الزيادة على الإنجاب بالنسبة إلى المهر  
 والأداء والمهر بعد المهر ومنع وهو ما عدا ذلك انتم تحت التولية  
 إلى خمسة الأوجارم وأما خمسة حرام غير ما هو في المراجعة غير المذكورة  
 في الكتاب وهو ليس إلى الزوج بالنسبة والمصاهرة والتمتع وحل  
 جميعا مطلقا وهو بين الإختصاص وحل جميعا إلا أن ينشأ عنه  
 والحال لو كانت زوجة أو سببا لا تحت من المحرم والكفر وحل له ما  
 كما اشعاره على المدة والحق في الوصية والمدة والمصلحة المتكاثرة  
 بالتمام وبغيره وحل بالانتهاء كما نقله عنهم له سببا يحصر  
 الثاني مكره وهو كحل النكاح في الأوقات المكرهه كحل الحائض  
 والخطبة على خطبة الجاهل وأما ذلك مستحب وهو كحل في الأوقات  
 لما فيه من الجوع بغير مصلحة ومصلحة النكاح وقد يحل في بعض  
 والراجع واجب وهو تحذير الزوج إذا كان في الظاهر والمهر  
 وبعد المهر مطلقا وقد يكون في الاستدراج والزوج إذا طلق  
 غلظه ونوع الطلقة لولا ما في العقد من الجاهل فتصور  
 إلا أنه في بعض وقوع الرضا في الخصية وهو أنه لو تزوجها بعد ستمها  
 ولا حرم فيه ويمكن وجهه كنهان عند تمام حرم مقامه وعينه عند  
 عدم حرمه والظاهر ما صح وهو أنه ذلك **الرابعة** يحرم  
 الزوج مع بقائه الزوجية ما هو المحرم بالانقار والفرق الموجب

وشهد  
 وهو

أما العتق أو مطلقا على إحسان والأحوام والأحكام فأوجب  
 والظاهر قبل التكميل والقار عن على الشبهة والمصلحة قبل  
 التبع وقبل خروج من جباله ولو ثبت قبله والمصلحة عن أحدا  
 الوحي لم يخرجه من جباله أو عند تنقيصه وقت الصلوة أو الجعة  
 وبعد الاستئذان لها قبل في ليلة عتقها فيها إذا استعت من ثم  
 لنفسها لاجل التقديرات في ما قبله بقوله الثاني في قبله أو قبل  
 خروجه في الواجب وعلى الواجب والظاهر يكف عن عتق العوام قلنا  
 أما في المظاهر والأمر ظاهر لا خلاف لأجله وأما حرم قبل  
 وأجله يكره وأما في المهر في بعض المهر من حيث المصلحة  
 المحرمه وفي كسب بالواجب من حيث هو الزوجية وتغير المهر  
 بالانقار في المهر لا يكره ما في ما كان ما وفاء الله  
 ربحهم **الخامسة** من حيث على البكارة والنسب أحكام كالولاية  
 وكاستحباب تزويج البكر والأختاء منها ما لا يكون عند عرض  
 النكاح عليها والوصية بها لغيرها كالزكاة في ماله ولو لم يفرقة  
 في لغيره من غير التمسك بالثمن ولا بشرط البكارة والنسب  
 في العقد ونقلت النسب أيضا على الخطأ العتق في الرحم وتولد  
 البكارة أو فصل النسب بالوحي والجنسية والخطبة والوصية  
 المهرية فذكر في التمسك والزوج في بعضه في أكثر أحكام البكارة  
 على مطلق النسب وتكون له على ما في العتق في التمسك بالوصية

التكفير

بالبكارة حذرت الجوع أو غيرهم وكل قبل الثمان بغير المهر  
 وكذا قصر على ذلك في قوله الذي لها الثمان بغير العتق  
 إذا لم يفرقه كان لها بغير مهر لا يزل في البكر واليت **السادسة**  
 تنصت المهر في المهر قبل النكاح أو الزوج بطلان أو إذا دار  
 أسلم المهر التمسك لا ينفذ المهر من قبل المرأة إلا في العتق  
 أسلمها قبله على رواية كان أسلمها له زوجها أو هي بحسنة  
 تجمل أسلمها له أو أنه يمسكها إليه أو كان في حقه سببه ذلك  
 وهو قولنا في المهر قبل النكاح لا ينفذ المهر من قبل الزوج قبل  
 المهر أو مطلقا لا ينفذ إلا المهر من قبل الزوج قبل المهر  
 إليها شيئا في المهر البكر من قبل المهر أو في قوله في هذا المهر  
 حين لا يحصل لها من التمسك إلا ما دخل لها فيه ولو لم يفرقه  
 وأما العتق فلا ريب في المهر فيكون بعد الطلاق على طهرها أو  
 لا طهرها أو أحلامها على الخطأ الزوج في غير ذلك لا ينفذ قبل  
 الشيخ على أن يابى في حقه تعالى في المهر أو في تنقيصه منها  
 ويومح لهم ويكرهه نعتا العتق فلا حرم في عتق ابنه في التمسك  
 ولو أفرغ عتق الزوجين المهر في الظاهر لم ينفذ المهر إذا  
 اشترطه لنفسه المهر منها أو إذا اشترطها قبل اعاد المالك  
 الذي يمسك المهر للمهر أو للمهر في ما قبله على ما في التمسك  
 المهر في المهر المهر بطريق الأولى في قوله لها المهر

وهو

التكفير في عتق المهر من قبل المهر أو المهر قبل النكاح  
 التمسك من قبل المهر الذي يمسكها قبل المهر المهر في المهر  
 لها على الرقابة الثالثة لا كالأخت التمسك **السابعة**  
 يجب مهر المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 كان النكاح صحيحا وهو المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 والمهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 مفرقة المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 الزوجه على قوله في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 لكن في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 وفي المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 عدم المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 مع العلم بالنسب ولو جلا نسبه أو عتقه أو قبل المهر في المهر في المهر  
 إذا لم يفرقه المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 والزوج المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 غير المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 وأحد قباله في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر  
 صدقا في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر































بأنه  
منه ان يكون ذلك الودعاه المبررة لا يسلها ذلك الموت فاعلمه  
مقتل ثم رجعا قالوا لا فانه يستوي منها ذلك الوقت باثما  
شكنا زورا ولا تعودنا **الساكنة** المبررة في العود  
مكافؤ المحب عليه والمحب في جميع المدة لم يوح اليه الموت فلو مثل  
ردة في الاصل في ذلك المدة لانا شجرة وفصل السخ وعلو الله  
مسا في المدة لانه ان لم يوح في المدة في ذلك الودعاه فاعلمه  
عصفت فلا قد لا يوح في المدة في ذلك المدة في ذلك المدة  
هذه وقوا الحق نعم الذي جعلنا في المدة في المدة في المدة  
المسا في الاصل في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة  
قلت ربما عملنا المأخذه في المدة في المدة في المدة في المدة  
لا ان العالم لا يوح في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة  
المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة  
الاصلي في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة  
لاسلطه لانا في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة  
المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة  
الساكنة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة  
اسلمه على ما ذكر في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة  
ثم ان قد اسلم تراصا في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة  
بالله في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة

وعند انقضاء الورقة المملوكة عليه في الغرام لا يرد المقلد  
المسلمين من اوقايها الا انما لا يحل ان يخلوا في اوقايها  
او يردوا من اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
كل حيازة لم يردوا في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
القبي على الاقوى مطلقا لان عند خطا وقيل في الشيء كذا  
يقب و لا حيازة القبي على اوقايها في اوقايها في اوقايها  
فانما اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
الارضي في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
شيء المملوكة في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
مملوكة القبي على اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
الارضي في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
الارضي في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
وي كرم علم في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
اخار في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
المملوكة في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
من المملوكة في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
جب في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها  
وفي قطع المملوكة في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها في اوقايها

[illegible]

والحمية والولاية منها والمطابقة وزوجه المختارة عن رجل  
المراعى كل امرئ يحمل فيه القرعة باليق لها ما يرضيها  
 بين جده النسوة عند الاستبراء في المهرجات وبين اولياءه ما لم يأت  
 في بعت من بيع الاستبراء وبين النكحة الغرض والفرق مع الاستبراء  
 في الانفصالية او عدمها وبين الزوجين في انفصاله في الاستبراء  
 في الوجود وكذا في المفقود في السجل والمباح وكذا في البتة  
 واجبة الدوات وفي الاماوي والامويين والامويين والامويين  
 مضطربة اذا مرء وبين الوفقات في الاستبراء في الاستبراء  
 لربق اليد وجات دفعة وهو الوجه بتقديهم او المفقود  
 منجب وعندنا من الميراثين او من الميراثين والامويين  
 في الميراثات في ميراثه كذا في الميراثات والامويين  
 فقرها قواعد الاصول في الحكم الامري بالامري بالامري  
 قد يكون من عدة على وجهه وقد يكون من عدة على وجهه  
 وكذا الحكم الخاص في عدد فليس يخرج على ذلك المرد وقد يخرج  
 يخرج على غيره ذلك المرد ولا يصح على وجهه من الميراث  
 قد استولم عليهم في ذلك مكان قاعدة في الجملة والسفاهة  
 والمساكين يكون الانصباة والموت تابعة اما الميراث  
 او الانصباة وهو قوي واخرى في السفاهة ما اذا مرء  
 شققا من واحد لانهم باخذون الميراث من ميراثه لا من ميراثه











فان تينة ترك البعوض فضلا عن السموات ويا تحذرينا الاطعام  
وتروكا متوسعا انه امر في الامكن الاطعام عليه فذلك ان  
بذلك الصلوة والجهد وعزها واجب في الايمان والاعمال  
واعمال القلبي الحنة حينه مع ثار الحزن يا لها ومنه ان  
احل الخوف يسبها بصقة الصلوة واجب بان طيل العظم  
تسبة باصل صفات الرتبة وفيها العلم والنبوة فذلك  
حسان الى المؤمنين واسمهم الانبياء والصلحين كذا في  
الخلق فيها بصفاته تعالى ومنها ان جميع العبادات  
ومع القربى الى عز الله تعالى الا الصوم فانه لم يقرب به  
الا اليه ومنه واجب بان الصوم يغيره اصحابه تخدام  
الكواكب ومنها ان الصوم يجب فيه العقل والفكر في  
صفت القوي القولية يجب الجمع ولذلك قال عليه الصلوة  
والسلام لا تدخل الجنة حتى تأكل طعاما وصفاء النفس الكمال  
يوجب ان حصول الخصال الربانية التي هي سرها عمل الصلوة  
الانسانية واجب بان سائر العبادات فاما الصلوة  
رب ذلك فمقصودها الجهاد قال الله سبحانه وتعالى في القوي  
جاهدا فينا لنفوسهم سبنا وقال تعالى يا ايها الذين  
امنوا اتقوا الله واسمعوا بوعده ولا تكلموا ممن يحدتكم  
لكم فذلك المتون به وقال بعضهم لم يرد في القوي الذي

المصلاه

العقيد ويسكن في الدنيا فان لم يتولد له ابن فله ما تركه من امواله  
الاخرية مذهب في هذه الاكلون بموجبها هو النادر فانه لا  
هذه الامور المذكورة في التعميم وهذا واضح **قاعدة** <sup>اللفظ</sup>  
على الكل لا يخلو في حق من يخلو من الخروج من الجملة الايات  
في طرف التعميم وفي طرف التقييد لا بد من الاستيعاب اكل التعميم  
الدال على الكل لا يخلو في طرف التقييد الايات بموجبها هو  
شدد من التعميم لا يمكنه في خلاف فخره فيه فان التعميم  
اكثر فيه كانت بالامور به وتيسر على ذلك التجاوز التعميم  
والشج بقوله في هذا حيثما يصدق ذلك على كل امرئ  
وقد تضمنت من المصالح في التعميم لان قوله عليه الصلوة والسلام  
انت ائمة عالمي بعد طاعة الاحية يعني اني ائمة العالمين  
الا على هو الدين والاي في الاصل في التعميم التعميم التعميم  
الاحية التعميم الى المانع ايمان كل ما كان من غير التعميم  
والمانع ومنه لا يخلو في التعميم التعميم التعميم التعميم  
المباعدة في ان وجوده في التعميم التعميم في التعميم  
فقد ائمة في التعميم التعميم التعميم التعميم  
التعميم التعميم التعميم التعميم التعميم التعميم  
التعميم التعميم التعميم التعميم التعميم التعميم

لأن لا يبقى الاستدلال على طريقه المشهور لقوله تعالى لا يثبت  
 ولا في غيره بالنسبة إلى الحال التي لم يطلو في العلم ولا  
 شخوص ولا في القديم أن يكون مثلاً في الأحوال والاعتقادات  
 المراد بها ما يقع المانع على مثل ما بينه وهذا هو في الحقيقة  
 حاشية لا يوافق ذلك لما اتبعه في الجواب منه فاستدل بيقين  
 العامة على الاعتقاد بحقيقة الأذن على حقيقة الشهادة قال  
 عليه الصلاة والسلام إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول  
 مطلقاً فمن على إطلاق التماسه وهو صادق على الشاهد فيكون  
 كافياً قلت هذا ما اعتد به قبل أن يسمو للمعنى المضاف إليه  
 منقول فائدة استثنى من هذه القاعدة ما يقع على  
 أعلا للرب فيه وهو ما يقع فيه من التوحيد والمرتبة  
 صفات الكمال فما يقع على الاعتقاد منه بالرب لا آثار  
 بصيغة الجمع فلهذا قيل على ما بينه والفرق أن الأصل تعظيم  
 جانب الربوبية بالقدر الممكن فالأصل ما في هذه الإقرار بالله  
 سبحانه وتعالى وما ذكره الله تعالى وقوله وقال النبي صلى الله  
 وآله لا أعبد إلا الله والثنائي هو الحق لا الله لأن ذلك  
 أن تقول على النبي صلى الله وآله وسلم على الأصل وكذلك لأن آثاره ما استمر  
 الله تعالى فهو دليل من خارج للنطق فلا يخرج القاعده عن  
 قاعدة وقوله قد يميز في قسم الحق وقوله أنا المالك

پیشہ

بحق الله تعالى ما أقرع الله على طاعة الله ومن طاعت الله على  
 أن لا يولوا الأمر لأحد ولا يولوا على السيادة الصالحين الله تعالى وبما يعين  
 الأمر أنما يتلقى بها كونه في نفسه أحق الله تعالى عليه سنة في  
 الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن أهل بيته عليهم  
 السلام حق الله تعالى على العباد أن يعبدوه ولا يتركونه شيئا  
ولا يتفرع على العباد أن الأمر هو حق الله تعالى لأن حقوق  
المؤمنين وأيضاً اليهم شئمة على حق الله تعالى لأجل الأمر والركن  
معاملة الواو ما زادوا أو نقصا مما أودعه أو غير ذلك من هذا  
يوجب حق الله تعالى بدونه حق العبد كما في الأمر بالتقوى ولا يوجب  
حق العباد بدونه حق الله تعالى والسبب فيه أن كل المبدأ  
هو حق الله تعالى البند الأول كبر بر الله والوفاء له  
الثاني على ذلك يخرج من الوفاء له حق الله تعالى فإن الله  
أما حرمه أو حرمه إلى العباد عليهم ومنعوا من الشئع فلا يقتل  
المصلحة لا يفتقر عليه أو يقتل مصلحة زرع وبأزايها مقتد  
كبري ومن يرفع العبد من الألف بفسه وسأله ولا اعتبار بوضاه  
في ذلك وكذلك حرمه لمرقة والغصية من الماله والعتق  
صونا العضة والتماسونا النسبة والعقل والجمع صونا المقتد  
ولا يمتنع من أوجه البند **فائدة** لما خرج من طاعة الله تعالى  
إلى الاعتقاد في حق هذا كذا يفتقر من أحد ما قدمه وجب







ذكره اولاً وان كان من قبله لم يضر ذلك ولا يضر  
 فلهذا لم ينسج على الخلق واجمع باتت فيهم المصالح ما كان  
 يتحقق من طبعه الحق كذا فيهم الحق المصالح من العفة والفاقة  
 وبقية الخلق ولا تحت مع عدم الرضا عندنا وطلقات عندهم  
 وهذا الامر ان عند حق في هذا النوع للقرى يتحقق اقتضاه  
 والمعرفتين والواجب عليه وفيها ما عدل بالان كيق  
 وقوله من ان يفسد عيشهم ان يوليم ان تفسد في الارض  
 انما كان من طبعه العفة والسلام انما كانت في حاشية ان  
 على ان لا يفسد عيشهم ان تفسد في الارض وفيها ما عدل بالان كيق  
 المتابعة وكما ان في الصلة التي خرج بها عن الطبع  
 والواجب المصالح في ذلك الى العرف لا يفسد في سبعة شجرة ولا  
 لغو فيهم وهو يتلف باختلاف الحاديات وبملا المتاركة وفيها  
 الثالث بالصلة والواجب في ذلك الى العرف لا يفسد في سبعة شجرة ولا  
 ارجاعهم ولو بالسلام وفيه تنبيه على ان السلام صله ولا يفسد في  
 مع تفرع من الارحام وهو المصالح ان تفسد في سبعة شجرة ولا  
 لما في الاخير وبما كان في الدوام وهو طبعه العفة والسلام  
 فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 اخبرنا كيق من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 والواجب فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه

السلام فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 هل يتولد من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 ما يخرج من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 التكميل والواجب فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 الا وطام من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 في الارض لا تفسد فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 لا يفسد فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 فلهذا لم ينسج على الخلق واجمع باتت فيهم المصالح ما كان  
 يتحقق من طبعه الحق كذا فيهم الحق المصالح من العفة والفاقة  
 وبقية الخلق ولا تحت مع عدم الرضا عندنا وطلقات عندهم  
 وهذا الامر ان عند حق في هذا النوع للقرى يتحقق اقتضاه  
 والمعرفتين والواجب عليه وفيها ما عدل بالان كيق  
 وقوله من ان يفسد عيشهم ان يوليم ان تفسد في الارض  
 انما كان من طبعه العفة والسلام انما كانت في حاشية ان  
 على ان لا يفسد عيشهم ان تفسد في الارض وفيها ما عدل بالان كيق  
 المتابعة وكما ان في الصلة التي خرج بها عن الطبع  
 والواجب المصالح في ذلك الى العرف لا يفسد في سبعة شجرة ولا  
 لغو فيهم وهو يتلف باختلاف الحاديات وبملا المتاركة وفيها  
 الثالث بالصلة والواجب في ذلك الى العرف لا يفسد في سبعة شجرة ولا  
 ارجاعهم ولو بالسلام وفيه تنبيه على ان السلام صله ولا يفسد في  
 مع تفرع من الارحام وهو المصالح ان تفسد في سبعة شجرة ولا  
 لما في الاخير وبما كان في الدوام وهو طبعه العفة والسلام  
 فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 اخبرنا كيق من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 والواجب فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه

وقال الساعدي  
 على الحق وكما ان في الصلة التي خرج بها عن الطبع  
 والواجب المصالح في ذلك الى العرف لا يفسد في سبعة شجرة ولا  
 لغو فيهم وهو يتلف باختلاف الحاديات وبملا المتاركة وفيها  
 الثالث بالصلة والواجب في ذلك الى العرف لا يفسد في سبعة شجرة ولا  
 ارجاعهم ولو بالسلام وفيه تنبيه على ان السلام صله ولا يفسد في  
 مع تفرع من الارحام وهو المصالح ان تفسد في سبعة شجرة ولا  
 لما في الاخير وبما كان في الدوام وهو طبعه العفة والسلام  
 فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 اخبرنا كيق من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 والواجب فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه

اولاً فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 وهذا الامر ان عند حق في هذا النوع للقرى يتحقق اقتضاه  
 والمعرفتين والواجب عليه وفيها ما عدل بالان كيق  
 وقوله من ان يفسد عيشهم ان يوليم ان تفسد في الارض  
 انما كان من طبعه العفة والسلام انما كانت في حاشية ان  
 على ان لا يفسد عيشهم ان تفسد في الارض وفيها ما عدل بالان كيق  
 المتابعة وكما ان في الصلة التي خرج بها عن الطبع  
 والواجب المصالح في ذلك الى العرف لا يفسد في سبعة شجرة ولا  
 لغو فيهم وهو يتلف باختلاف الحاديات وبملا المتاركة وفيها  
 الثالث بالصلة والواجب في ذلك الى العرف لا يفسد في سبعة شجرة ولا  
 ارجاعهم ولو بالسلام وفيه تنبيه على ان السلام صله ولا يفسد في  
 مع تفرع من الارحام وهو المصالح ان تفسد في سبعة شجرة ولا  
 لما في الاخير وبما كان في الدوام وهو طبعه العفة والسلام  
 فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 اخبرنا كيق من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 والواجب فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه

والذين جاءوا من بعدهم من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 في صلاتهم ولم يفسد فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 فيها عند من لا يتحقق الحق منه فان قلت كل هذا اسم ولكن  
 قد قال الله تعالى ولكل امرئ ما رزقناه من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 ساعته ولا يتقدمون وقال تعالى ولزجر الله نفسا اذا  
 جاء امرئها فقلت لا يفسد فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 شيئاً فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 تقدم في فاعرف الحق والواجب فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 يحصل عند الموت لا يفسد فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 نحن نقول كذلك لان عند من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 المراد من العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 المتصان فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 من ولا يتقدمون من الا في كتاب **فايد** وقال جاء في  
 الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من رزق الله من  
 احسن الناس حتى يحيا حتى يموت قال ثور بن عبد الله قال  
 ابو بكر بن ابي حمزة قال قال ثور بن عبد الله قال ثور بن عبد الله  
 هذا يقول على السلام اما انما الاين على العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 اربعة على العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه العفة والسلام فيهم الاخيران من طبعه  
 بعضا يستطيعون ان هذا هو الحق الاول ان السعالي يا سعي















يحب الاخراج والاني كان منك في اثناء المذلة والمية  
او شك في اجنية واحدة وضاعا او لساواك بعدد من  
في التوفيق الحبيب كون التاوي حان ما يجرى العقل  
الكلوك واطلقا بالقرينة الي اربعة القطع فيسببه ومن  
منذ ان في المخلوقة ولم يتعلمه قلنا يوجب الحق ان لا  
لا الا مقول بان التاوي تزد في المية في كل مرة بل هو  
حان مقول بل لوجب وهو انك وهو في ان يضع قوله  
من قال بجمود المية في النظر الاول الذي يعلمه وجود  
اختلاف بان يتوهم مع المية كالواوي في هذا الموضع لان  
المية خاصة من المية يوجب جمودا فيجب جمود وان  
لا مقول بان يوجب انك سب في الوجود لان شيئا ما  
يكون علمه انك فعله لان لا فصل بين ملة من لا  
ان يقول لا في المية انك في شيئا من المية انك في  
المية انك في المية مستقلة المية في المية في المية  
والاستماع من فمها وكذلك المية والروية واما في  
فهي المية في المية واجب ولا يام الاختار بها وكذا  
نقطة المية المية ولا يكون المية في المية  
سواء ما ذكر واما في المية في المية في المية في المية  
يرجع اليه يكون شيئا في المية في المية في المية في المية

فهم قد عرفت موجبات مجد في الشهواتك بين الأربع والحج من  
موجبات الاحتياط الشك في الأعداد المشكوك وترتب على ذلك  
الشك وجوبه نقول انما يقوله السلام اذا لم يتفرق بينهما  
مخمساً ردتا ونقصت فتشهد ولم يوجد جاري الشك  
عليه السلام اذا لم يتفرق بينهما فليكن عليك على  
وانصرف وبقي كميته وانت جازي في غير غير غنة اذا اختلف  
الوجه بين الثلاث والأربع فهو الجواز ان شاء الله تعالى  
وان شاء علي كميته في الأربع ومجدات ولما لا ان يقول الاحتياط  
غايح من هذا الباب لان الأصل حكم فعل ما شك فيه فيكون  
الوجوب مشكوكاً في هذا الأصل فيجب بانه لو كان الاستدلال  
هذا لما انفصل عن الشكوك فيه وتكبر وشبهه وسلم وعادة  
الجسوس **فائدة** لو صلى قاعدا الفشاء بطلاناً لم يحدث  
وساكنها بطلاناً في ذلك الصلاة فممنوع من إحدى العاهات من العقل  
وجوب الجسوس في العاهات وهو جرح ومعوج وبراعية في طاعة  
في الأولى من الظهور والافتقار في الثانية بين العصر قضاء وفي  
العشاء اذا كانت الوقتية في الأولى كان الجميع قضاء وفي الأولى  
التي تطلب في الأولى وفي الثانية كان الجميع ثم ذكر ما مر عليه  
بغيره وهو متضاف على الأولى والثانية عليه العاهات لا غير لان الأولى  
ان كان من طاعة الأولى فهو الأول استشهد ولا يغيره

ما ذكر من زيادة وان كان من طاعة الله لا يندفع عنه بغير هذا  
 ويجب عليه سلوك المساء وما عداها في حقها هذا ايضا وجعل  
 فيها عدا البيع والشر لا يراه اذا كان طهارة الا في فائقة  
 ويجب عليه الصلوات بنية طاهرة وهذا قد وقع التردد في  
الكافي شرعية بالنسبة للصلاة في الرطوبة والمعلق على الرطوبة  
 الاول لا يقبل في حاله لا يعلق الا بغيره والله سبحانه ولا  
 عليه من الصلوة والركوع وهو جوازها في الرطوبة ويجوز  
 العطفية الثاني لا يقبل الشرط والمعلق على الرطوبة كما سبق في  
 قبول الرطوبة في المعلق المجمل استحقه عليك كذا في قبول المعلق  
 في موضع المعلق والقياس الثالث لا يقبل الشرط ولا يقبل المعلق  
 كايضا في البيع والاحاق والرضي لانه لا يعلق المعلق الرضا ولا  
 اروع الجهد لا يعلق مع المعلق لانه موصوفه عدم الموصوفه لوقوع  
 على موصوفه كالمعلق على الوصف لان الاصل في حق الشرط دون  
 وانواعه فاجرة المعلق الماهود فخصه كانت الامارة البيع  
 بقبول المعلق ولا يقبل الشرط كالمعلق والضم والندم واليمين  
 ولا ينجح اصله ان في ركنه اداء لا يسلط ان يرضى له  
 لك والامتناع في قبيل انما لا يسلط المعلق اما المعلق  
 فالتمس به فانما الشرط كما في رواية اذ لا ينجح في حق  
 او في حق من غير من قاع كذا في الفاعل الرضا لا ينجح

استأذنه وقد دعا إليه فجلس معه بعد التحاليل من الصبح  
او من جنده ويترتب على ذلك التمهيد في خصا سواله وان  
لقد اذاع بالضرورة في الزمان المايحى ولما خرج ما يقينه  
المايحي من الواقع حال فان قلت لتزداد مع الارض فقلت  
الا ان ايضا من اجل الواقع وقد غلبها ان المايحي وكذا  
حاصل واجب عندك ان هذا ان باب عطاها الموجود  
القديم قالك بقدر حذفا الى تعبطه حكم عقولهم يوجد  
هذا الباب تاتى ابطال الية في اثناء الصلوة بالنية الى  
مجيئها الصلوة والقيام على حالها فان تضمن مع الواقع  
عندك ان من باب تقدير الميحد كالمقدم والاكثاد وهو  
ما يروى في هذا العلم هنا الا ان يند ابطاله ان تقدم من  
الصلحة من اوله الى اخره فيسرها في تقديره من الواقع  
كانت ياتى منه صحة العقد المايحى الى احوال القبيحة كلها  
اذ لا بد من اعتبار العلم الحقد فيما ذكره بالحقوقي لا ما في  
قال سبق العادة وهذا اتمه اذ لم يجد اذ افعال الجواب ان  
واقع من العلم في اثناء العبادة وسنه يودها ان الصلوة  
شكلا لا يمكنه سخط عبادة الا بعد الايمان بالجنوع والية كما  
شرح في العبادة وفي شرط في غيرها فان واقع العلم على ابطال الية  
او العلم على ما ياتي في احوال الجنود في ذلك العلم وما يند ما يند



























































بعد ذلك فليست ان يقال الله تعالى يا مسيح عيا وبما كذا وكذا بل في  
 سحرهم ان يقال للمسيح امك وانا ولدك وتذعنهم هذا في حق  
 المسيح اما المصحف اسمنه به ان الله لا يفتخر في نفسه  
 المالك ما خلا من الانعام لانه لم يزل في السبع مثل النحل المسبح  
 والانه في نفسه السيد عند بعضهم وتذعنهم في الذنوب كغيرهم  
 ايضا في حق الامارات قال المسيح لا كبروا ولا في الموقر عما لم  
 يثبت السجدة به وانما انما يطعننا في هذه سائر الامور كغيره  
 اعيانهم ومناياهم الخلف يرب بالاسماء الامتناع او بالاشراك اعليه  
 الاحداث على الله تعالى **فايده** لو قال واسم الله فلا نقول  
 امتداد لان الاسم متغير النبي على التسمي وتقول الاسم هو النبي  
 يلزمه الامتناع فكانه خلقنا الله تعالى فيكون موضع الخلق من  
 المركبات من امر الا في مثل قولنا جبريل ربه فيضيه وجبريل  
 اذ لا يقال انما الجبريل من الجبروت فيضيه من خلقه به او خلقه الله  
 من النار حتى يفرق من تكلمه وفي التسمي انما هو من  
 المستر له بين الاسماء وانما هو انما هو في الظاهر من الملائكة  
 ليس معقول انما المظن انهم يظهرون لكنهم في الحقيقة في الباطن  
 وذلك لان الاسم انما يذهب المظن في الحقيقة في طمأنينة تالفة  
 اصوات متعلقة سبالة فيختلف ما بين الامم والاصناف  
 تارة وتجوز انما النبي يكون كذلك وانما يظن الاسم المقتضى في

مسيحي كونه لم يثبت في هذا المسألة الا ان يكون من ذلك قوله  
 يا ودا اسم ربك وهو من متقين الجوارح طلاق التبرية على الامانة  
 التي لا تزل على الذات المقدسة كايمن القوت فان اليد بالاسم الصفة  
 تسم افعالها المسبح الى غير **فايده** ان في قولنا العتير  
 والعلم والآخر الخ كغيره ان يكون للمعد له كل ما خلقه  
 هذا المعدل له يمكن ان يكون للكل مثل قولنا سيد الرسل اعلم  
 في الرحمة قال سيدي في هذا الرضا الكاينة الرحمة والعلم  
 الكاينة العلم ولا يرد في الامان كلها من المقدس عندنا وان كانت  
 بالمقدس **فايده** البينة تكفي في تسمية المعلق والمقصود  
 وتبين المعلق والمطلوع والفرقة الموقرة وتبين احد  
 في الشوك وفي مرقا الشظ من المصنف والمجرب كقول الله لا  
 وجوبه وكما في لا كملت يعني به ذنبا وقصو السام مثل الله  
 لا ليت في معنى وطنا او قبا يعنيه ولا يكون اليد من الامانة  
 التي هي سبابة الموقرة الايقاعات ولو قال لا طاعة لله في  
 في اكل بيته اذ المراد او في تسميته اذ انصرف لانا للفظ  
 عليه لا انراهم وقد وقع مثل ذلك في القرآن العزيز قال تعالى يا  
 متذكرون يحرم بؤس الاسموم وهم يحبون من قوله تعالى  
 الآية الاخرى الا كما من احده معروفي ان لا ياتهم في هذا من الاحوال  
 الا في هذه الحالة من لهم ولما فهم بعد هذا في حاله الله وال



الآيات والبرهان من الامور التي لا يمكن ان يكون لها من الخلق  
 المطابق في حقها من كونها لا تتركها الا في الدنيا وفي الدنيا  
 الدوام بطريق الاقوى وهو انما هو في الدنيا واليوم واليوم  
 الميزر والبدن الذي لا يبقى في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 انما يتقوى الا في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 فلو لم يتركها الا في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 هذه الاقوى في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 لا تتركها الا في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 فيهم في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 الحديث في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 على الله تعالى في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 فيكون في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 لا يتركها الا في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 سائر اقسامها من الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 والاله تمام في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا

الجلب  
 عظيمة ومبررة في حقها فذلك في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 بعض من هامة في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 ايضا ان الله تعالى في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 ليس على استعداده الا في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 عليها ذلك استعداده الا في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 المبرر واستعداده الا في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 ما خرد من كلام بعض القوم في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 ان الله تعالى في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 سبحانه وتعالى في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 ليعلم في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 غاياتها من الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 بالانبياء في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 تروى في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 اما في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 راي في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 الموت في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 ثبت عندنا في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا  
 وذلك لان فيها عندنا في الدنيا في الدنيا ولا في الآخرة لا يتركها الا في الدنيا







الوصية بالبيع وبين الحق لان العرف في السوق الخلق للطلقة  
والكتاب والمعرف من البيع والوصية التلك وهو كما في  
بعض الشق فانه لا يحيل فائدة الاجرة وقد قلنا ان لا  
لحق في السوق والفرق بين المال والحق في السوق  
فيه فكله حرة الخلف لانك انما الحق لا يحري في الزمان  
لانك ليس في الحاشية بتغير الوصية من البيع **قاعدة**  
لا يمكن للمعينة في مخرج دعوى المم تاسيده بالعرف  
للعان استقر اقله البينة هنا غايبا وتطرح الغائب الا اذا  
اخرجته فالتقوية بقول القوم ليس في نفسه من هذه الوصية  
الخطية ولان المادة ردة الفاسد على الوصية مما يمكن في  
عملية البيع ايمانته قدوة الشرع وتغير في الانسان في دعوى  
البان يتقون من جراح اساور المعينة في الحاشية او كانا ما بينهما  
تجده مستحق الايمان كما لو يفتد من قبل الشرع كالوجي بالمشقة  
القت الزرع في اياها في قوله في الحكم في الاعظم والمعرف  
والحق في الملاك تعرفت المالك المتوردة على الامانة والحكم في ذلك  
بين الناس في دعوى المالك للمنفعة اذ لو لم تسمع لكان الحق في  
افا طلق التواضع للفرق وهو مستلزم من الحكم والام لا مع  
الزام العرف في بيع حيا للمالك ودعوى المالك في الزمان بعد  
الما يزع بقوله الوصية ودعوى من يثبت صحة كل منهما في

دعوى

لا يقر بقر

كما يمسونين وانما جازون الى الزمان الا انما **قاعدة**  
ان الحق في المعاشية او اخذ العين المدعى في بيع قطع المدعى لا يتحقق  
فان كان متهما او ظاهرا في الحق وكذا اذا كانت البينة في  
بيده والفرق بين ذلك في بعض جاز في مضمونه ولا يخرج من  
الثبت لما روي من سوية وقهيد لم يثبت في بيع حيا  
او باع موصيا او موصيا او جازل البينة في بيعه بذلك حكم  
المعاشية والاستقلال بالحق في البيع الشرط المعلق ولا يجوز  
الاستقلال بالحق ولا في تقديره بخلافه كما لو روي الجائز  
العرف في خوف سوء المعاشية كما لو يخذل عن الله وخاف ان يثبت  
الى الشقة باخذها فترى نفسه القالة وخاله العاقبة  
القول في القوم اما الوصية فيم بها قولان مشددا للبر والحق  
فدروي عن النبي صلى الله عليه واله ان قال لست خذي ما يملكك  
وذلك بالعرف وما لا يملكك الوصية عند الوصية **قاعدة**  
اليد تقبل الشقة والصقفا وهي من ارض من القرب والانتقال  
فكل زاد انا كذا في ذلك المعاشية في بيعه ثم اعطيه من الثياب  
والمنطقة والحق في البينة طرقت انا لدا بتمتة فترقت  
حمله ثم ما عن سابقا او فادها ثم الدار التي هو ساكنها  
الذي يودون القادة لاستيلايه في الدار في بيعه ثم الملك  
الذي يبيع فيه ولو شاع وويله في بيعه ونوبه كالركب



السلطان و تابعه الخيام او شائع من العمل العمل مع غيره و قدنا  
 ذوا اليد المعينة و يمكن ان يقال ان التجميع هذا المعنى يوقع  
 اليد بل باضافة الشق من التوافق **ف** مع لو كانت حارة في  
 يد المجمع و جعل الحصة في يدي مستغان مع الشائع و لا معنى له  
 القيد لو كان ما ذكرنا في التوافق او لان الملك مستغن عنه  
 فاعلم ان يد المولى **ف** ايده اذا ادعى اليها الحاكم وهو يعلم  
 بمرادته و منه لا حاجة الى الاثبات فانه قد كان المدي  
 بلا حياء و سلكها في حق الشايع كذا ان كان مستغلا و لو ان حكم  
 عليه بغيره و لم يلزم بحيا في الشايع و لو كان لا يترقب ما  
 كلفه الى الاثبات و لو كان الموقوف على الحاكم كاجل المولى  
 و انما هو في الدين بغير التجميع من المصلحة المستطاعة الاجابة  
 بحسن التوفيق لما الحكم العتق فانه في الاجابة ان دعا الحاكم  
 على غيره عاقبة المجمع و غيره و قد ادين و جعله في المصلحة  
 و لا يمكنه اياها عند الحاكم لان المصلح ظلم و الحكم بما  
 يحكمه عند الحاكم و جعل المصلحة للتمتع لا لغيره انما هو الى الحاكم  
 في المنفعة اذا هي عند الحاكم بغيره و لا معنى له و قد بين  
 الحاكم فيها **ف** ايده سابطا للمعنى و قد استخرج  
 الحق عليه و بغيره و شائع الخايع انما كان المجمع عليه غير شائع  
 او لم يده منتظا العمل المتصاحب و المتصاحب سلكه في التجميع و قد

بين اثنين

قد تم عليه و المتكامل في الميراث الميراث المكنش الميراث مالا  
 او غيره له ملك مال و لم يثبت اعتباره فيجب ليعلم احد الطرفين  
 و لا تترك بعد قطع يده و غيره في ميراثه و لا يملكه  
 و لا يملكه بل و شائع من الميراث الواجب عليه الذي لا  
 تدخله اليه كقسيم الميراث و المصلحة و غيره الميراث  
 من الميراث و الاحيان و قد بين الميراث عينا او فدية و قد بين  
 الميراث و الميراث و الميراث و قد بين الميراث و قد بين  
 ان الميراث لغيره الميراث و قد بين الميراث و قد بين  
 بوجوبه و سابطا الى الميراث و هذه عقوبة عظيمة في مقابلة  
 بين اثنين و قد بين الميراث و قد بين الميراث و قد بين  
 الامتياز في اياه من سادات الميراث في حياتهم و قد بين  
 مكررة **ق** ايده الميراث و قد بين الميراث و قد بين  
 بالبين مع عدم البيعة و قد بين الميراث و قد بين  
 عليه الميراث و قد بين الميراث و قد بين الميراث و قد بين  
 و قوله عليه الصلوة و السلام شاهدك ابيته و لا مكان  
 المستوف بدونه المصلحة و قد بين الميراث و قد بين  
 و قد بين الميراث و قد بين الميراث و قد بين الميراث و قد بين  
 و قد بين الميراث و قد بين الميراث و قد بين الميراث و قد بين  
 انما يكون لما يخرج من الميراث و قد بين الميراث و قد بين



المخلطة بأن يفسد القول أو يهد في الحديث بعد قوله **الذين**  
 على من كانا كان بينهما خلطة قلت هذه القادة لم  
 كعبه الحديث من المشاهدة فيكون فيه هذه الزيادة وأما  
 بمحلي واختنقه مشرقا المخلطة وهو مستحسن ومبارك  
 من على يد العترة والشاكر لا يبدع الحكام على الحكم إلا  
 أنه يعلم به ما سئل عليه قوله من الله تعالى فكانت  
 قلنا أصل هذه العترة لعمركم لم يردكم هذا لأن  
 الما ترونه وأحكامه المشهورة غاية عن هذا ولو كان  
 لذكر في كل ما أوفى بغيرها وبالله الحكمة لك لا حق الاستعانة  
 على ذوي المراتب والهيئات فاعلموا عليهم بغيري فافهموا  
 فأنما جازوا انفسهم امان ما صار على ما لا يفسد فقلنا  
 التواعد الكلية لا تنفذ فيها المراتب فيكون ذلك  
 الاعتبار لا يفسد هذه المروءة والواجب ان كان ذلك  
 صالح على ما لا يفسد فيه وليس على عدم التزام المخلطة فقل  
 فيكونكم القادة فاعلموا القاعدة الكلية لا يفسد عليه حتى  
 يفسد بينهما خلطة والمخلطة لا تفسد الا بالامانة الموقوفة  
 على الذميمة الموقوفة مما جعلها على تقدير المخلطة فيرتفع  
 على نفسه فانه لما قد يعلم بانها لا تفسد فقلنا  
 غير ما جيل شعاع هذه الذميمة فيكون على قماره وليس فيهم

الذميمة

بعضهم من اعتبار المخلطة معارض الصانع والمتمنع بالبرقة  
 والوكيلة والمارة والقابلية في عند الفدين  
 وهذا الحكم فاعلموا **قاعدة** كما كان لا تسع شهادة ولو  
 مثله الا في الوقت لمع على عدل المدين المارة على الحد  
 الشيخ ويجوز على كماله على القول لاخرنا الا في قوله تعالى  
 ليسا بينهما العترة والبعضة المارة والعترة وقال  
 الله صلى الله عليه واله لا تقبل شهادة على حدقه ولا  
 ربه شهادة الفاسق تسلم ربه شأته وهو ما يستحقه تعالى  
 واستدعاؤه فقل منكم وفي قوله منكم استراطة السلام وعنده  
 عليه الشك والاعمال لا تقبل شهادة اهل بيته فيهم  
 السبل فاعلموا عدول عليهم وعلى من يفسد ويكفر فيهم  
 نبوة شهادة على اهل بيته ولا تقبل شهادة على اهل بيته  
 لا تقبل شهادة على من كان له عند بعض الاحتجاب وهذا العادة  
 وهذا العلم لا يفسد المارة فاذا قلت شهادة على المدين  
 يفسد انفسهم وفي ما لا يفسد ان رسول الله صلى الله عليه واله  
 سجد اليهودي واليهودي شهادة آيات اليهودية وكروا ناهيا  
 والظاهر انهم بها بغيرها منهم قد روي الشيخ انه عليه السلام  
 والسلام قال ان شهدتمكم اني قد رجموا ولا تأكلوا من ثمره  
 الا لانه روي ان لا تأكلوا من ثمره رجموا ولا تأكلوا من ثمره



الشيء مما شاع في هذه اهل المدينة قال لا نقول الامور التي  
 نلتزمها فان لم يرد من غيرنا في انتم في الوضعية لا يقع  
 فيها بغير اختيار ولا في غير اختيارها بل في اختيارها  
 والسلام في هذه اهل المدينة على غير اصل ولا في غير  
 ان يرد في ذلك الحال في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد  
 في الوضعية لانه لا يقع فيها بغير اختيار ولا في غير اختيار  
 الجواب الجواب في الوضعية للصحة كما اشار اليه الحق تعالى في  
 ان لا يرد في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 الرحيم لم يرد في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 لغيرها والفرق في ان لا يرد في غير فان لم يرد في غير  
 فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 مع ان فيها في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 الشهادتين لا يقولان هذا القول في غير فان لم يرد في غير  
 لا يتوجه احدا في اشارة الى اشارة الى اشارة الى اشارة الى  
 حكيمة الذين اجتمعوا في اشارة الى اشارة الى اشارة الى  
 الشهادتين لا يقولان هذا القول في غير فان لم يرد في غير  
 على اهل المدينة لان اهل المدينة لا يقولان هذا القول في غير  
 هؤلاء معصومة على اهل المدينة لان اهل المدينة لا يقولان  
 متروكة في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير

المدينة في ان اهل المدينة لا يقولان هذا القول في غير  
 عن المنكر لعمامة اهل المدينة لان اهل المدينة لا يقولان  
 على الاعيان لان اهل المدينة لا يقولان هذا القول في غير  
 لما روي في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 عتبا بان منه في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 سكر اعظم منه في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 والمسلمون في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 انكار في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 يستحق في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 وانما هذه المروية في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 سكر او في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 العلم ولا في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 يستحق في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 وما يجوز ايماء وهو في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 انما لان يكون في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
**فايد** انما لان يكون في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 الى القدرة والجواز في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير  
 الجواز في غير فان لم يرد في غير فان لم يرد في غير

والله اعلم  
 بالصواب







البقية

ربيون كثير منكم بالقيم وتكون انبياء الامم يعرفون واليه من المنكر  
 وهذا اسم ما كان على وجه الجنة قالوا فقل يا ايها الذين آمنوا انهم  
 من توبوا اليه فقلنا انهم انما انبأوا عن الله فقلنا انهم انما انبأوا  
 وقلنا انما قالوا ان الله على كل شيء قدير واذا انزل الجبار  
 كل يوم من السماء انوارا وفي هذا اليوم انزل الله بالقرآن والقرآن  
 بين النكبات اي من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم  
 يقول على الامم وناجيه اوبادنا على من لا يظن ان الله قال في  
 مع امرنا لا تخف جمع كثير من الامم من الامم والامم من الامم والامم  
 الخليفة عبد الملك والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 يكونون كل الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 النكبات وناجيه ان يكون خيرا من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 ابن علي عليه السلام وعنه من بني علي عليه السلام والامم من الامم  
 كل يوم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 رفع عن ابي الحسن والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 اذ انزل المعجزة من الامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 كل الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 ذكرها وذكر الامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 لا يسمي الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 صورة الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم

وقد انزل الله

الناس

من الذين هموا بالامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 الامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 حال الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 التي مشقة اليهم فلم يدخلوا في الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 اليهم البعث على الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 الامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 التماسه وقلنا انهم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 عليه وهذا الامر من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 اليهم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 بعد ذلك لم يبق الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 فيهم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 فيهم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 وعادتنا اليه من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 عليه من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 الله تعالى وهي الامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 ان يولي سائرها او يحوزها اليهم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم  
 بين من يوليها وكذا الامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم والامم من الامم







بما لا ينقل المصلحة إلى الواجب فإنه على كل حال مجازة توجب  
 المصلحة بالبركة أما ما يخصنا فإنه انما فيه المصلحة انما  
 والجواب عن الوجه الأول وهو انه ليس من المصلحة ان يتصل في الذنب  
 بسبب لا يوجب مصلحة شيئا ويوجب بها الرجوع ويشتا في تلك الاصل  
 سببها بالتفكير في جواب الاستدلال انما مصلحة سببها للمصلحة لا يجب  
 علينا ان نأخذ تلك المصلحة على التمسك في تلك المصلحة انما لا يتبين  
 صحيح فكلما انما لا يجب ان يوجب حصول تلك المصلحة على انما  
 خصوصية مصلحة الرجوع في جواب كوننا مصلحة الرجوع في  
 الكبر الذي هو الوقت بالوقت والادب مع الرجوع في تلك  
 حيث توجد بالبركة السريعة والادب هو المقصود بالمعروف على  
 كما ان الثواب ممتنع بل يجب ان يوجب ايضا التمسك في تلك المصلحة  
 المندرجة الوقت المحقق لطفها في بعض الواجبات الفعلية او  
 التمسك في بعض الواجبات المحققات لطفها في بعض الواجبات  
 التي انما هو الواجب انما هو المصلحة في تلك المصلحة في  
 فليس في ذلك شيء على الاهتمام بالواجب وهو صحيح  
 قال الله تعالى فاما من اجل ما يوجب في بعض الواجبات فينبغي  
 للمسلم انما الكلام في الانتماء الى المحل فيه ما ذكر من الواجب  
 ومن هنا يظهر ان ذلك من الواجب في كل المحل لان الاهتمام  
 حينئذ يكون له عمدا لغيره بما اقل من انما التوجه في ذلك

في غير لطف جديد بالنسبة الى ما كان لطفاً فيه فان قلت  
 لا يجب في اللطف الملوغ الى اقتضائه وذلك ان اللطف  
 قبل فعله لا يوجب له نصيبا من المصلحة التي لا يكون من اللطف  
 فكيف يوجب له نصيبا من المصلحة او يتصور في الواجبات قلت ذلك  
 في التكليف الاصل ما التابع لا يتبادر المكلف بغيره لطفاً  
 فلا مانع منه لا في تلك المصلحة القرب على وجهه به بالبركة  
 اللطف يتحقق فيه وكان المانع من الرجوع في تحقيق المكلف  
 فاما اعتدال المكلف لاشئ لغيره فلا مانع حيث لا يوجب  
 بالواجب ولا في الامانة في الحكم ان يتبعه التمسك في المكلف اذا  
 الفعل الثاني في قوله جل جلاله تعالى الى المكلف في الواجب الثاني  
 وهو المطلوب **وهذه قواعد في العبادات** كقوله  
 على العباد ان لا يفسدوا ما خلقوا من قبلهم ولا على العباد ان لا يفسدوا  
 الا انكسبوا والخير وما تولى منهن ما من احد مما والكافر وكل  
 الميتات على النجاسة الا ما لا يوجب له نجاسة كالترك والملاذ  
 بذلك انه والله العباد المستوفين بها وكل من ترك ذلك وكذا  
 المجرور من الحيوان لا يستعاب به وترويه وفي بعض النسخ  
 وكل الحيوانات تقبل النجاسة الا الجحش منها عينا والاربع  
 والحيات والكلب تمنع على النجاسة الذكاة **قاعدة** كل من  
 ان يكون حيوانا فهو نجس حتى يشاء في شمله ويتعلق بالحيوان















بمنه لا يمتد في قول الخروف في حق المصطفى من باب التعميد **قاعن**  
 فلو كان عبد الله في بيتا لما لا يأتى الله كمال المسلمين **قاعن**  
 ظاهر من قولنا عباد الله لا تعاقبوا ولا تعاقبوا ولا تعاقبوا ولا تعاقبوا  
 العباد من عند الله تعالى في التعلق بالعباد من عند الله تعالى في التعلق  
 المنع عليه سخطا لوجوب تقيت القواعد كل من سخطا  
 غيره وجبت مغفرة عليه سوا كانت العقوبة مستحقة أو مستحقة  
 أو لا تظهر إلا بدليل من عند الله تعالى في حق المصطفى من باب التعميد  
 من ثمة أن يتحقق عليه من باب التعميد وقد يتحقق هذا من كل باب  
 وحمل الله تعالى في المبرور لأنه أوجب قطوع الولد القليل وال  
 كان موثرا محتملا بشروطه من باب التعميد وقد كان وابن  
 يوجب قطوع الزوجة الفاسقة والمستحقة بها فلهن بغيره والزوج  
 فالتعاقب على هذا القول كل من يتحقق عليه من باب التعميد  
 أن سخطا عليه من باب التعميد الجواب مراعاة في جميع هذه المقادير  
**قاعن** الأخلاق الباطنة لا يتحقق فيها القصاص إلا بالبرهان وال  
 نفي على قصاص عقوبات واستلزامها في كل من يتحقق عليه من باب التعميد  
 صبر من فاشتهر بمشأن المولى من باب التعميد من باب التعميد لا يقتضيه  
 عليه ذلك الشيخان الشافعيان وقد استدلوا في ذلك من باب التعميد  
 يوجب القصاص في قول القائل ما فاته في أمه في كل باب التعميد  
 الوقت قطوع القصاص ومن ثم هو القصاص في كل باب التعميد

يتحقق لعدم ثبوتها في كل باب التعميد من باب التعميد وقد كان من باب التعميد  
 عام فانه لا يقتضي وجوب الاستبراء والادخال في كل باب التعميد  
 ناسية الى سخطا لظواهرها في كل باب التعميد من باب التعميد  
 لا قول بل هو واجب على كل من يتحقق عليه من باب التعميد  
 بما يقتضي من كل باب التعميد من باب التعميد من باب التعميد  
 بغيرها في الأيام المستقلة لوجوب تقيت القواعد كل من سخطا  
 له ما كانت العقوبة مستحقة عليه من باب التعميد من باب التعميد  
 يتحقق من باب التعميد من باب التعميد من باب التعميد  
 إلا ان يتحقق القصاص في حق المصطفى من باب التعميد  
 إلا ان يتحقق القصاص في حق المصطفى من باب التعميد  
 وإن قد جازها الحكم وهو أن لا يتحقق القصاص في كل باب التعميد  
 إذا قلنا بعدم قصاصها في كل باب التعميد من باب التعميد **قاعن**  
 الأسباب بالنسبة الى المستحقات وهو كونه ألقه أصالة الجاهل  
 وكثيرا ما وقع التنبؤ في حق المصطفى من باب التعميد من باب التعميد  
 المصطفى من باب التعميد من باب التعميد من باب التعميد  
 كسقوط الأخطار في حق من كان يوجب القصاص في كل باب التعميد  
 فالجواب في الموضع القصاص والعقوبة والمرتبة والعقوبة والمرتبة  
 القصاص في حق من كان يوجب القصاص في كل باب التعميد من باب التعميد  
 قبل المقتضى المملوك يوجب جوار الله تعالى في كل باب التعميد **قاعن**

ما



































































[illegible]







القول

بل ان كان متبوعاً بغيره في الظاهر اخرج التوابع من  
 الا في اقسام القدرية وان كانت مستترة لعلها لا تكون  
 فيه مراتب يكون فيها القدرية فيها وقدرتها في ذلك  
**قاعدة** ان كان الفعل يتبع بالوجوب وله عيات تبع عليها  
 فيكون له مراتب غير ان يكون من بعضها بالاستحباب كما  
 ويكون الاستحباب لغيره لاجل ذلك الحجة لا في نفسها  
 وله مراتبها الجوهرية في صفة الجوهر لاجلها وفيها مراتب  
 موصوفة بالاستحباب وهو صفة للقرارة الواجبة ومنها  
 الجوهر البسطة في مواضع الاختلاف ومنها الاستحباب في  
 بعضها في العرفية مع وجود مثل القوة ومنها الجوهر الامام  
 بالادارة والاختلاف الامام فان في صفة الاستحباب مع  
 اجليته ولجمل الموصوفة بآية على الاختلاف بحيث تكون  
 الاختلافات الجوهرية التبعية لها الظاهر يكون من هذا الباب  
 الجوهرية بين القدرية والموصوفة بالاستحباب مع وجودها  
 الجوهرية والتبع في ذلك معنى الاختلاف ومنها الجوهر البسطة  
 وجوباً لغيره لانهم لم يخلوا اصل الوجوب ولم يتفرقا  
 ومنها التبع في اصل الوجوب والتبع فان البسطة الجوهرية  
 موصوفة بالافضل مع قيام اصل الوجوب بها من حيثها  
 التبع والذات لعلها **قاعدة** لا يكتفي بها التبع في

والقائل

في صفة التبع في الوجوب هذه القوة وجوب قسمة القدرية على التبع  
 والمساوية بمرجعية بعد وقوع ذلك في الامر بالتحقق من ذلك  
 مع القدرة عليه غالباً وعليه يخرج عدم وجوب وجود التبع  
 على السامع مع لا يصحح عبداً الله ابن سنان عن الصادق عليه السلام  
 والتمس عليه وكذلك في اسباب العقوبات او احدية حال العقوبة  
 الامام لا في حق قبل الاثبات كما لا في سائر المراتب او التبع او  
 التبع في الاعمال والعلوم ولا خلاف في عدم تسمية الامم وان كانت  
 التبع **قاعدة** الاصل في هيئات التبع ان يكون مستحقاً لا  
 في الامم او في سائر المراتب ولا خلاف في وجوب تسميتها التبع  
 في الامم او في سائر المراتب بالوجوب ومنها رفع المريد في التبع  
 في جميع تكميلات القدرية وصفه المرتبة بالوجوب ومنها وجوب  
 العرفية في القدرية او اقامتها في التبع ان تعلقاً بعدد جواز الا  
 في جميع وهذا رتبة الاذان في الوجوب يعني التبع ومنها  
 وجوب لطافة القدرية المندرجة في الوجوب من المستقرة  
**قاعدة** السنة راد في المستحق بالامر بآية الله المتعلق في  
 الفعل والامان ولا تعلق في الوجوب في مواضع منها ما  
 روي في السنة من فعل الاموات سنة وقول ابن بابويه  
 لقول من تركها استوفى في قوله كل من تركها او قوله في  
 روي في قوله سنة من قوله في قوله بالوجوب وكذا هذا











بذلك ولم يرتضه ومنها من كان في الكون وخصي فوق الحارة  
فانه يقطع الكون في راي بالخاصة لم يبق على صلوة الكون  
اعيان الاصحاب رحمهم الله تعالى وقد رواه في الصحيح محمد بن  
عن ابي عبد الله عليه الصلوة والسلام وراي ابي عبد الله عليه  
عنه عليه الصلوة والسلام ومنها اذا الزيد احتياط فغفله  
فذكر المقصود انه يجري على انه يحمل النية والتكبير والتشهد  
والسلام وتبعا لحمل صل اخر من ذلك **قاعدة** ضابط الجماعة  
ان يكون المقتدي فيه فرضا او اوصله فرضا او بصفة ما  
المعروف كالاستسقاء ولا يختلف الاحتجاب في ذلك كالاخاوة  
الاحتجاب وخالف في الامرين فوجه وجهها با ابي عبد الله عليه  
الصلوة والسلام مع استيعاب الاحتجاب وقراي لأمه واعمل  
على قوله الصادق عليه الصلوة والسلام في راي ابي عبد الله عليه  
كسفت التبر في كل جملة فانه ينبغي للناس ان يفرغوا الى امام  
يهم وان كسفت بعضه فانه يجري العمل ان يصلي وحده وهو  
على ذلك الجماعة في صلات الكل من المقتدي لا ينبغي له كسوة الجماعة  
لا شك ان كسوة في موضع دون بقية فان الجماعة والعبد في موضعها  
الجماعة وفي الغرض ان كل من المقتدي التي يجب فيها الجماعة والعبد  
رحمهم الله تعالى في صلاة الكون يقول ابي عبد الله عليه  
ابن الصلاح الاحتجاب بالجماعة في صلوة العبد في كلامه ايا

يا ابن  
الي انما النبي صلى الله عليه وآله مثل ذلك **قاعدة** ذهب لم يبق  
الحيد وراي عتيل رحمهم الله تعالى ان المبرجل يريدي  
الامام في صلوة الاستسقاء الى الصلوة وفيه رفاة عن قوم  
الصلوة في صلوة السلام وان كان ذلك متاخرا الاحتجاب ولم ينفذ  
لهم على رايه وسواء في الصلوة العبد **قاعدة** كل التو  
ركتان بتسليمه الا الموت لا راى على كسوة في موضع  
فقلت احدها صلاة الامراء في من راي السجدة من راي ابي  
ونابها صلوة العبد اذ اهلكت نية خطية فان على ابن ابي عبد  
صل اربع بتسليمه وثلاثها صلوة خوفه عليه السلام فان ظاهره  
خوف ابن ابي عبد الله عليه الصلوة والسلام **قاعدة** لا ينبغي في من  
الصلوة بعد التسليم من السجدة والتسليم والصلوة على النبي وآله  
عليه الصلوة والسلام وخالف في الصلوة انما درين واستطقت في  
الاربع فوات التسليم ما ما يفعل احاطا عند الشك فانه ليس  
الجزئية ولا ينبغي من المنذريات في المقتدي لو لم يذكر  
الركوع فانه يقتضية بعد التسليم في المقتدي في المقتدي  
في تشهد وهو قد لم يذكر في صلاة بعد الركوع في المقتدي  
ابن سلم عن الباقر عليه الصلوة والسلام وعنده الاحتجاب الا  
ابو عتيل رحمه الله تعالى فانه في قضاء بعد الركوع وبه خبر  
صحيح لكنه محمول على الميول ولم يحمل على في وجوبها لقنا لا



شرعية **قاعدة** كل من فات صلاته فريضة فريضة لا بد له لها وجب  
 قضاءها مع تكليفه والاعادة ولو كانا الطهارة من الحيض والنفس  
 على هذا فيصير فائدة الطهارة من فات الوقت سبب ولم يثبت  
 كون التمكن من الطهارة شرطاً في تحقق التوبة واجبة المصداق  
 الصلوة بقوله تعالى لا تأخروا عنها حتى تكون لكم سنة **قاعدة**  
 ذلك الصلوة قد يكون في الكبر وهو ثابت في المسافر والمجانف وان  
 كان حاضراً سقراً او في جماعة اذا استوعب اعادة الوقت ما لا يجمع  
 الطهارة وكيفية سوا كان المجانف رجلاً وامراً وخالفوا في الجدة  
 المودة ونعم انها لا تقضي الجواب وقد يكون في الكيف وهو كمين  
 كالمريض والمجانف والمعتصر **قاعدة** غلبة القصر ركعتان  
 سوا كان في السفر والحضر وظاهر ان الجدة ورجاها في بؤيه في  
 الصحيح عن من من القصر عليه الصلوة والسلام ان المجانف مع  
 الامام يستمر على ركعة فيكون الامام ركعتان وكل ركعة ركعة **قاعدة**  
 كل موقر لا يغير له التقدم في الموقف على ما يراه جماعة والمجهر حواري  
 المساواة واجبا فانما ليس بعدم الامام بتغيير في الصلوة الاختيارية  
 وفي الصلاة والوقايات خالصة عن هذا السند وقضية الاصل  
 بعينه والتمسك بجملة صلاته الا ان يوقر كل ركعة ما كثر ما ما  
 يصنف لحواله فيهما التقدّم **قاعدة** كلما انضم اليه  
 التقرب مما لا ينافي في الصلوة لا يقدح في صحة العبادة لمصلحة

لمصلحة الغرض بما لا يعلم تعلل المنافي في قوله صحتها اذا  
 فعل الجبقة ونوع مع التقرب لمصلحة فلا ينافي في الاخلاص منها  
 اذا احسن وقصر وصلاته فاصداً لا يفسد اياه في التحسين ابتغاء  
 وجه الله تعالى لا التحصيل العظيم له ولا لشأه عليه وخضعوا  
 اذا كان ذلك القائل مقتدا به ومنها اشطار الامام في  
 اذا استشعر بسوق ليدركه في ركعة فانه فيه اعادة على صلوة  
 الجماعة الواحدة للشارع فقيده جمع بين قوتين قوية الركوع  
 قوية الاعانة وتوهم بعض العامة ان ذلك تركيبة العبادة وهي  
 الامر بما نعم والا لكان تليغ الرسالة وتعليم العلم والامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر ترك في الطاعة وكذلك الاذان والاقامة  
 وليس كذلك بالاجماع ومنها اعادة الصلوة اذا وجد  
 او سوا وان كان عن هذه الامر نفع الذي  
 بالاثام به وقد قال النبي صلى الله عليه وآله لما راي رجلاً يصلي  
 منفرداً من يصلي على هذا في رواية من يتيم على هذا فقام رجل  
 وصلى ركعة ومنها اشطار الامام الوقوف في صلوة الخوف وهذا  
 يومئذ بالوجوب هـ هذا الحكم والدي عليه سبي السلام في  
 هذا الكتاب فرعاً على القضاء المحذور والاجل المعلوم بالسيادة قبل  
 اتمامه وكان فرائده على يد المصنف عفر الله له ولوالديه و  
 وفقه لمصنعه وذلك في الاواخر من شهر ربيع الاخر احدى







کتاب جبروت ممدانی